جـامعــة عبـد الحـميـد إبـن بـاديس – مستــغانم–

كلية علوم الاقتصادية ، علوم التسيير، علوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : بنوك وأسواق مالية

الموضوع :

أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنك المركزي الجزائري

من إعداد الطالب :

- حواش محمد

تحت إشراف الأستاذة :

- بوظراف الجلالي

لجنة المناقشة :

الأستاذة : مكاوي أمين	أستاذ مساعد " أ "	مناقشا
الأستاذة : يسعد	أستاذ محاضر "ب"	مقررا
الأستاذة : بوظراف الجلالي	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا

السنة الجامعية : 2017/2016

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة طيب الله ثراه الذي زرع في قلبي روح االتحدي و الاجتهاد وسقاني بالرعاية والاهتمام وأنار دربي

رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه

إلى من أضاءت لي دربي المظلم إلى من كان حبها زادي وعمادي إلى من كنت أحتمي بدعائها الخالص وحنانها

إلى أمي حبيبة عمري أسأل الله أن يحفظها ويديم لها الصحة والعافية

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إخواني و أخواتي حفظهم الله لما قدموه من مساعدة ودعم و تشجيع

إلى كل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء جميعاً اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع...

الشكر

أولا أحمد الله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث ووفقني لإتمامه

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة "بوظرافة جيلالي" الذي تفضلت بقبول الإشراف على هذا البحث و لم تبخل علي بنصائحه القيمة و توجيهاته السديدة علي

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة وكل الأساتذة الذين ساهموا في تكوين دفعة ماستر بنوك و أسواق مالية

وأخيرا أشكر كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث من قريب او بعيد

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

المقدمة 11

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.....17

تمهيد: 17

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.....18

المطلب الأول: عموميات حول الأداء المالي.....18

الفرع الاول: مفهوم الأداء المالي.....18

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي.....19

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي.....19

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي ومؤشراته.....20

الفرع الأول: **ماهية تقييم الأداء المالي.....20**

الفرع الثاني: **أهداف عملية تقييم الأداء المالي.....24**

الفرع الثالث: **مؤشرات تقييم الأداء المالي.....25.**

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية.....26

المطلب الأول: : مفهوم البنوك التجارية.....26

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.....27

المطلب الثالث: استخدامات البنوك التجارية.....29

المطلب الرابع : المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية.....31

المطلب الخامس: مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....33

الفرع الاول: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....34

الفرع الثاني: الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداءفي البنوك.....39

خلاصة 40

الفصل الثاني: دراسة نظرية للسياسات الاقتصادية وانعكساتها 41

تمهيد.....41

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية 42

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية و مقومتها 42

الفرع الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية 42

الفرع الثاني:الاقتصاد الاسلامي.....42

المطلب الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية 43

الفرع الأول:المحافظة على اجمالي الناتج المحلي..... 43

الفرع الثاني: تحقيق نسبة توظيف 43

المطلب الثالث :أدوات وتصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية و طرق تقييمها ...43.

الفرع الأول: أدوات السياسة الاقتصادية 43

الفرع الثاني: تصنيفات السياسة الاقتصادية 44

المبحث الثاني: نظر عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية. 46

المطلب الأول:نظرة عامة حول السياسة المالية 46

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية 46

الفرع الثاني : أدوات السياسة المالية 47

الفرع الثالث :فاعلية و أهداف السياسة المالية 47

المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية 48

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية 49

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية 50

الفصل الثالث: البنك المركزي.....52

تمهيد 52

المبحث الأول:نشأة ووظائف البنك المركزي **52**

المطلب الأول: نشأة و خصائص البنك المركزي **53**

المطلب الثاني :ميزانية البنك المركزي.....54

المطلب الثالث: ووظائف البنك المركزي.....58

المبحث الثاني:الاستقلالية والسياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري..... **64**

المطلب الأول:استقلالية البنك المركزي 64

المطلب الثاني: السياسة النقدية للبنك المركزي.....67

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....68

االمطلب الرابع: **السياسة النقدية في الجزائر و انعكساتها.....73**

خلاصة **74**

الخاتمة **75**

قائمة المراجع **75**

قائمة الملاحق.....**76**

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية	44
(2-3)	جدول استقلالية البنك المركزي في الجزائر	65
(2-4)	تطور معدل اعادة الخصم	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-2)	نموذج العائد على حقوق الملكية	38
(2-1)	هيكل السياسة الاقتصادية	44
(01-III)	يوضح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم	56

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظراً لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوماً بعد يوم، إلى جانب ذلك فإن المعلومات هي العصب الأساسي في جميع مراحل اتخاذ القرار، فبقدر ما تتوفر المعلومة الصحيحة و الدقيقة و في الوقت المناسب تتوقف درجة فعالية اتخاذ القرار، و مما لاشك فيه أن صحة القرار و مدى فعاليته يتوقفان على مستوى دقة المعلومات المتوفرة وصحتها، فالمعلومات الدقيقة الوافية هي التي تمهد طريق العمل أمام متخذي القرار.

ومن خلال هذا الموضوع سوف يتم التطرق إلى تقييم الأداء وأهدافه و كذا بعض النماذج التي يمكن قياس الأداء من خلالها، ومن هنا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني:

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، وهذا سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : عموميات حول الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والخطط، ويعبر على أداء المؤسسات حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة.

الفرع الاول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي نعطي تعريف على الأداء حيث اختلف المفكرين في إيجاد مفهوم موحد للأداء حيث أن أصل كلمة أداء تنحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة **PERFORMARE** التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، وبعده اشتقت اللغة الانجليزية منها لفظ **PERFORMANC** والتي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.[1]

ونذكر منها ما يلي:

- يشير الأداء إلى" درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطّلبات الوظيفة." [2]

- كما يعرف الأداء على انه "السلوك الذي يسهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف المؤسسة على أن يدعم هذا السلوك و يعزز من قبل إدارة المؤسسة، و بما يضمن النوعية و الجودة من خلال التدريب." [3]

- ولا يختلف مفهوم الأداء على الأداء المالي فيعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى المؤسسات للوصول إليه وتحقيقه حيث يعرف على أنه:

---

[1] احمد قايد نور الدين وحمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول:" **دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية**"، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7ديسمبر، 2014، ص12.

[2] حسن راوية ، "**إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)**"، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص209.

[3] سناء عبد الكريم الخناق، "**مظاهر الأداء الاستراتيجي و الميزة التنافسية** "، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي : الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص 10.

- هو مدى قدره المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الآجال الطويل و القصير من اجل تشكيل ثروة.[1]

- الأداء المالي هو الكفاءة والفاعلية معا للنشاط المالي المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة

- مدى مساهمة الأنشطة في خلق قيمة أو فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية. [2]

و أيضا يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية: [3]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.

- اثر السياسات المالية المنشأة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية

و بذلك يمكن القول أن الأداء المالي يعكس مدى نجاح المؤسسة في نشاطها و عن الأطراف الفاعلة في المؤسسة ككل، لذلك فهو يعالج انطلاقا من الوسائل والعمليات والمهارات التي يقتضيها بلوغ الأهداف .

[1] عبد الغني دادن ومحمد الامين كماسي، "**الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول:" **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص 10.

[2] اسماعيل سبتي وفائزة محلب، "**فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية**"، الملتقى الدولي الخامس حول :دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7ديسمبر 2014، ص 09.

[3] Lorrino Philipe,Comptes et Recits De La Performance ,Edition D'organisation, Paris, 1996,p: 48.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الأداء المالي :

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نجد: [1]

أ- العوامل الداخلية : وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

ب- العوامل الخارجية :تواجه المؤسسة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة إعطاء خطط لتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

- مخاطر الأزمات المالية.
- التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والنقدية والاقتصادية ككل للدولة.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي :تكمن أهمية الأداء المالي في: [2]

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء.
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة.
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة.
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.

---

[1] عبد المليك مزهودة،" **المقاربة الإستراتيجية للاداء مفهوما وقياسا**"، المؤتمر العلمي الدولي حول :"**الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 8/9مارس، 2005، ص 487.

[2] أسيا جنوحات وياسمين العلايبية ، "**فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي**"، الملتقى الدولي الخامس حول : "**دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسيبة الدولية والإسلامية**"، جامعة حمه لخضر، الوادي، 8/7ديسمبر2004، ص 16.

- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي ومؤشراته

إن عملية تقييم الأداء بصفة عامة سواء مالي أو غير مالي تهدف إلى إظهار واستخلاص جوانب القوة و الضعف في المؤسسة، وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه أو ماتخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا.

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

1-مفهوم تقييم الأداء المالي

أستأثر موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام واسع لدى الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية الاقتصادية منها والإدارية والمالية والمحاسبية والمصرفية كذلك، و وردت عدة مفاهيم لعملية تقييم الأداء المالي منها:

تقييم الأداء المالي هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.[1]

قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.

بمعنى أخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك لأسباب التالية:[2]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

[1] عبد الغني دادن ،" **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول:" **الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص41.

[2] جليلة بن خروف، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات "KANAGHAZ" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس، 2009)ص 77.

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام للموارد المتاحة مما يساعد على وصول للأهداف.

وتهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعة، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

-ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في:[1]

- **المستوى القومي** :وفي هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.
- **المستوى القطاعي** :يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى رأسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **مستوى البنك التجاري في حد ذاته** :وفيه تركز الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة والمرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة ، حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

والأغراض المرجوة من عملية تقييم الأداء كثيرة نذكر منها :

-التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد لها.

-الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن.

-تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

وفي الأخير نذكر أنه في البنوك التجارية يمكن تقييم الأداء الكلي في البنك أو أداء العاملين أو تقييم أداء كل خدمة على حدا، ولكن في بحثنا هذا سنركز على تقييم الداء الكلي للبنك، وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي، ومن خلال العائد والمخاطرة.

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2000، ص 38.

2-الوظائف الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي

عملية التقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها، ويمكن تلخيص أهمية تقيم الأداء المالي في الوظائف التالية: [1]

متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحدودة اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح.

الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المؤسسة قد استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة ممكنة.

تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسئولة عن الانحرافات التي حصلت.

البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل.

3- ركائز تقييم الأداء المالي

هناك ركائز عدة أساسية يستند عليها نظام تقييم الأداء المالي في المصارف أو المؤسسات الاقتصادية منها: [2]

1.3-التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات :إذ يتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديد واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

2.3-وضع الخطط التفصيلية في كل مجالات مع مراعاة التنسيق بينهما :بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لابد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك.

[1] جليلة بن خروف، مرجع سابق، ص 80.

[2] نصر حمود مزنان فهد،" **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص32-33.

3.3-التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية :وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بالمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلما هو معروف إن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من اجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول الناجحة للتغلب عليها أو لتقليل من أثارها السلبية.

4.3-الاختيار السليم لمؤشرات التقييم الأداء المالي :إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها

5.3-إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره :بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي الى تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

4- عناصر تقييم الأداء:

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي: [1]

1.4- الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات .

- هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ماهو كثير نظير ما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

2.4- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف والنمو والتطور .

- وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

3.4- الإنتاجية: وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة،واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد .

- هنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.

4.4- الجودة: هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة .

- وهنا الجودة تشير وجود علاقة بين المستهلك والمنتج

[1] نور الله كمال، "**وظائف القائد الإداري**"، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1992، ص15.

الفرع الثاني: أهداف عملية تقييم الأداء المالي

لاشك أن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تختلف حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعين مثلا مؤشرات السيولة ومدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم في حين يهتم المساهمين بمؤشرات الربحية بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين للأخطار.

وعموما فان عملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف إلى عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي: [1]

- يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج .
- تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد

- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المنشأة أو البنك عن الأوضاع والمستويات الأداء جميعا
- مراجعة دورية ومستمرة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغييرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية .
- إن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة قدم، حيث يقوم المدرب من خلاله بدور الموجه والمعلم في جو يسوده روح الفريق وأن كلا من الرئيس والمرؤوس يكمل بعضهم البعض .
- يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم الحلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها .
- الدفع بالمسيرين الى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية.

[1] عبد الرحيم وشي جازيه بن بوزيان، "**تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**"، الملتقى الوطني حول:" **المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**"، جامعة بشار، 25/24افريل 2006، ص 30.

الفرع الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها... الخ، وفي دراستنا هذا تم التركيز على المؤشرات التالية: [1]

اولا:مؤشرات الربحية Profitability Indicators

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني ربحية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فان المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعبر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية.

ثانيا: مؤشرات السيولة Liquidity Indicators

تستخدم هذه مؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعبر عليه عادة عن مدة قدرة البنك بوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. .

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس مال Solvency Indicators

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما يبين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون الى رأس مال.

رابعا: مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه مؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة.

المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وان يرفعه دائما لان ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات.

المطلب الثالث: قواعد ومراحل و نماذج عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل للوصول إلى ما يسعى إليه البنك، ومن البديهي انه عند قيام البنوك بعملية تقييم الأداء المالي فهي تسعى بذلك إلى أهداف، ولذلك خصصنا هذا المطلب إلى فرعين الأول حول أهداف عملية تقييم الأداء المالي، والفرع الثاني إلى مراحل عملية تقييم الأداء المالي

[1] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص-ص 327-328.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية:

المطلب الاول: مفهوم البنوك التجارية

- "هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات." [1]

ومن هنا يمكن القول أن البنوك هي تلك المؤسسات التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى ذلك مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

-كما تعرف كذلك "هي المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح". [2]

من خلال التعريف يتبين أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتعامل بالأموال المودعة من طرف الزبائن وهدفها هو الربح.

-"هي مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرها". [3]

ومن هنا يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء هما: أصحاب الفائض (المودعين) وأصحاب العجز (المقترضين.)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن البنوك التجارية هي عبارة عن وسيط مالي بين طرفين وهما: عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة.من عند أصحاب الفائض المالي، وإقراضها لأصحاب العجز المالي مقابل نسبة فائدة، والشكل التالي يوضح دور البنك كوسيط مالي.

كما تتميز البنوك التجارية بجملة من الخصائص التالية: [4]

- تقبل الودائع التجارية "تحت الطلب" فتتعامل معها فئات المجتمع كافة من الأفراد والمؤسسات الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم، سواء كانت خاصة أو حكومية، مما يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت
- انها الأكثر انتشارا، إذ تشكل الجزء الأكبر من المؤسسات البنكية، من حيث العدد والحجم.
- تقبل جميع أنواع الودائع، فتساهم في تلبية رغبات المدخرين في المجتمع من خلال تجميع مدخراتهم

[1] حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، "**اقتصاديات النقود و المصارف**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011،ص 105.

[2] سلمان أبو دياب،" **اقتصاديات النقود والبنوك**"، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 1996ص 110.

[3] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام،" **المؤسسات المالية- البورصات والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص214.

[4] هشام جبر، "**إدارة المصارف**"، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008،ص11.

الصغيرة والكبيرة.
- عملهم باستمرار على تطوير أنواع مختلفة من الودائع.
- يمثل رأس مال نسبة بسيطة من إجمالي مواردها.
- لا تستطيع إستثمار ودائعها بالكامل.
- تمنح القروض القصيرة الأجل لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي على النحو الخاص.
- تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد النقود، عن طريق قيامها بقبول الودائع و منح الائتمان.

-المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية

إتجه التطور البنكي الى اتساع نطاق الوظائف التي تزاولها البنوك التجارية على وجه الخصوص و يمكن حصر أهم الوظائف الاقتصادية للبنوك التجارية في النقاط التالية: [1]

- **التوسط بين المقرضين و المقترضين (قبول الودائع-الإقراض)** : "تعني بذلك قبول الودائع من المودعين بصفتهم مقرضين للبنك ووظائفها في متناول الأفراد و المؤسسات الراغبة في الاقتراض ، كما تقوم بوظيفة الوسيط المالي بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- **خلق النقود (إنشاء أو توليد النقود):** هي وظيفة تميز البنوك التجارية عن سائر المؤسسات المالية وتعتبر وظيفة جوهرية لهذه البنوك، التي لم تعد تكتفي بتقديم قروض من ودائع تملكها ، بل من ودائع ليس لها وجود لديها "أي تخلق هذه الودائع" وهذه أهم وظيفة للبنوك التجارية.

- **تقديم خدمات مصرفية متنوعة :**زيادة على المهام الرئيسية للبنوك التجارية، نجدها تتكفل أيضا بتقديم خدمات تتعلق بالأسهم والسندات وما يتعلق بالصرف، وبعض الحسابات الخاصة بالأجور و تحصيل الأوراق المالية و التجارية و تسديد الديون وتقديم استشارات للزبائن، وخدمة الأمانات.

ومنه يمكن القول أن البنوك التجارية أصبحت حاليا تقدم لعملائها الكثير من الخدمات والعمليات البنكية تطبيقا لمبدأ الخدمة المتكاملة.

3- موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها.

تتنوع موارد البنوك التجارية من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزاماً للبنك اتجاه الغير، أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يشغل البنك الموارد المتاحة لديه من أجل تحقيق أرباح وعوائد، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مصادر كل من الموارد واستخدامات البنوك التجارية. **أولا:موارد البنوك التجارية:**

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالآتي: [2]

[1] عبد القادر خليل، "**مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص116.

[2] رشيد العطار ورياض الحلبي، "**النقود والبنوك**"، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص ص78-79.

أ- الموارد الذاتية:

وتتمثل فيما يلي:

1- رأس المال المدفوع: أي رأس المال الذي يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك، والذي يدفعوه أيضا عند التفكير بزيادة رأس المال، وهو ضروري لبداية عمل البنك.

2- الاحتياطات: هو مبلغ من صافي أرباح المؤسسات المالية يقتطع لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل وتنقسم إلى :

- احتياطي قانوني: وهو نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من صافي أرباحه وبشكل إجباري، وفي الغالب تكون هذه النسبة ،10%ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى تعادل القيمة الاسمية لأسهم البنك (أي حتى يساوي الاحتياطي القانوني مع رأس المال المدفوع بالكامل)، ويعد الاحتياطي القانوني وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعمليات مختلفة.

- الاحتياطي الاختياري: وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري، وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي الأرباح كل عام كاحتياطي اختياري، يودع لدى البنك

- الاحتياطي العام: وهو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة، لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها، تزيد على الاحتياطي القانوني و الاختياري.

3- الأرباح الغير موزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها، بل جزء منها والباقي يضاف إلى رأس المال البنك .

4- المخصصات: وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات نجد: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

ب- الموارد الغير ذاتية:

وتتمثل الموارد الغير ذاتية فيما يلي: [1]

1- الودائع: تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية :

- ودائع التوفير: هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار،وفي نفس الوقت تكون مصدراً من مصادر البنك، وإجراءات الإيداع والسحب على هذا النوع من الودائع يكون أسهل ولكن معدل الفائدة عليها يكون أقل مقارنة بالودائع الأخرى .

[1] مرجع سابق، ص79.

- الودائع الجارية: وتعرف كذلك باسم ودائع تحت الطلب، حيث أن الزبون يستطيع أن يسحبها في أية لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك بذلك، وهي ودائع لا تدفع عنها فوائد.
- الودائع لأجل: وتكون لأجل محدد ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة، وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.

-الودائع بإخطار: وهذه الودائع تكون عليها فائدة، لكن يتعين على صاحبها أن يخبر البنك قبل سحبها بزمن معين، والفائدة تكون أعلى مقارنة منها بالودائع لإخطار.

2-الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون: وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة، وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج، والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينهم .
3-موارد من البنك المركزي والبنوك الأخرى:يعتبر البنك المركزي مصدراً أساسياً من مصادر تمويل البنوك التجارية، عن طريق تقديم قروض لها بضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وتعتبر هذه العملية من الوظائف الأساسية للبنك المركزي التي يلتزم بأدائها لهذه البنوك في أوقات الأزمات أو العسر المالي، وهذا لا يعني التزام البنك المركزي بتمويل نشاطات هذه البنوك، ولكن المقصود من قيامه بمهمة تقديم العون المالي لها هو توفير القدر اللازم لها من الأموال النقدية السائلة للوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في أوقات الأزمات الاقتصادية فقط، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار في هذه الظروف،كذلك من أجل توفر العلاقات بين البنوك التجارية الأخرى العاملة معه في حقل النشاط المصرفي .

المطلب الثالث :استخدامات البنوك التجارية.

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي: [1]

أ-القروض:

وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية :
1-قروض طويلة الأجل: هو الائتمان الذي تفوق مدته سبع سنوات، وهذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة،كالمباني والمعامل، التجهيزات الضخمة...إلخ، أي الاستثمارات التي فترة إهلاكها تتجاوز سبعة سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى عشرون سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري والرهن الحيازي، أما الفائدة عن هذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعينة.
2-قروض متوسطة الأجل: هذا النوع من القروض تزيد فترته عن سنة وتقل عن عشرون سنة، فبعد أن كان

[1] موسى ولد الشيخ،" **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص08-10.

يقتصر التعامل المالي على التمويل القصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل

3-قروض قصيرة الأجل: هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها: الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها السنة حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي .

ب-المستحقات على المصارف:

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة، وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل: الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبياً ، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي،فكلما كان هذا الأخير واسعا ونشطاً أصبح الاستثمار فيه مناسبا وأكثر ا انتشارا واستقراراً في مستويات أسعار هذه الأوراق .

ج- الأرصدة النقدية الجاهزة:

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها .

د- أصول ثابتة:

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية،إلا أن دورها يعتبر ثانوياً في أنشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى.

هـ- أوراق حكومية قصيرة الأجل: [1]

وتكون عادة في شكل أذونات خزانة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة

[1] مرجع سابق، ص10 .

و- الأوراق التجارية القابلة للخصم:[1]

يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها،كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.

وتقبل البيئة التجارية على التعامل هذه الأوراق (الكمبيالة والسند الإذني) كأداة لتسوية الديون،نظراً لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم بمقتضاه بسعر الخصم

- المطلب الرابع: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية:

يوجد عدة مبادئ هامة تلتزم بها البنوك لأداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ نجد ما يلي:[2]

أولاً : السرية:

إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه وفي العالمين لديه، فالمودع عندما يودع أمواله لدى البنك والتي تعتبر جزء من خصوصياته، فلا يجوز للبنك أن يذيعها أو يفشيها وإلا انصرف عنه المودعون وهذا يمس بصمعة البنك،كذلك بالنسبة للمقترضين عندما يلجئون إلى البنك عند حاجتهم إلى قرض، فلا يجوز للبنك إذاعة ذلك لأنه تضر بسمعة العميل وتزعزع ثقة المتعاملين معه، لهذا فالتزام البنك بالسرية التامة في معاملاته تعتبر شيء مهم للحفاظ على سمعته،كذلك هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد، ولا يجوز للبنك أن يمد معلومات وبيانات لأي شخص كان عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك

ثانياً : حسن المعاملة:

إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل إلى عميل دائم،

---

[1] مرجع سابق،ص 10.

[2] عبد الواحد غردة،" **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/ 2004، ص-ص 11-12.

وهي التي تجتذب أكبر شريحة ممكنة من العملاء، بالرغم من أن الخدمات التي تقدمها البنوك واحدة فواجب البنك هنا اختيار العاملين فيه والاعتناء بهم وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمات مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في عمله، كما يجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج، مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل أي الابتعاد عن التحيز أو التفرقة بين العملاء أثناء عمله،كذلك يجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه.

ثالثاً : الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه والتعامل معه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة للعملاء كإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضح الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيدات، ومما يساعد كذلك على الراحة والسرعة في إنجاز الأعمال داخل البنك هو استخدام الأجهزة الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات، وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت ممكن، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع أو المراسلين.

رابعاً : كثرة الفروع:

إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه،وانتشار وكثرة الفروع في مناطق جغرافية مختلفة يعود بفوائد كثيرة بالإضافة للفوائد المذكورة سابقا منها:

1-تسيير وتسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك من ناحية الوقت والمال.

2-البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.

3-توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة،مثلاً إذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية معينة فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، وبالتالي يمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

4-السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل

المطلب الرابع: القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

وتتمثل فيما يلي: [1]

[1] عمر تيم جدين، "**دور إستراتجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكر2013/2012 ،ص-ص 62-63

1- تحديد الأهداف :هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

2- وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل :بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.

3- تحديد مراكز المسؤولية :حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى،كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

4- **تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء :**وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة،كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء،كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

المطلب الخامس: مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية:

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية خمس مراحل مكملة لبعضها البعض غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل ويمكن توضيحها كالأتي :[1]

1-جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم :تعد المعلومات مورد من الموارد الأساسية في عملية تقييم الأداء بمختلف مستوياته وأنواعه، فالمعلومات شيء أساسي في تقييم ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب الحصول عليه بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ المؤسسات إليها لتحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق الأهداف المرجوة .

إن عملية التقييم تتطلب مجموعة من المعلومات يمكن إرجاعها إلى ثلاث مصادر:

[1] عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص :تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003، ص-ص: 30-31.

الملاحظات الشخصية: تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصياً ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة،مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

التقارير أو البيان الشفوي: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه، حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال، وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

التقارير المكتوبة: تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية، جدول حسابات النتائج...إلخ.

2-قياس الأداء الفعلي :يقصد بقياس الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المالية المتاحة، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات المالية الفعلية للسنة المالية المعنية و تطوراتها عبر الفترات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب المالية التحليلية المعتمدة في البنك ومقارنتها مع المؤشرات والأرقام المخطط لها وذلك يتم من خلال المرحلة التي تليها .
وتتم عملية قياس الأداء الفعلي أو عملية التقييم باستخدام النسب والمؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنوك التجارية .

3-مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المخطط له :وتتم في هذه المرحلة التحقيق من مدى الوصول إلى الأهداف المخطط لها، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاث إلى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور في الأداء الفعلي للأنشطة.
4-دراسة الانحرافات وإصدار الحكم :وتسمى أيضا بمرحلة تحديد الانحرافات والهدف منها هو معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث الانحرافات وتحليلها، كما يتم في هذه المرحلة معالجة هذه الانحرافات لتجنبها في الفترة القادمة وهي ما تسمى بالتغذية العكسية

الفرع الاول: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

لتقييم أداء أي وظيفة من وظائف المنشآت سواء مؤسسات مالية أو مؤسسات اقتصادية أو مؤسسات أخرى يواجه المسيرين إشكالية اختيار وانتقاء المعايير أو المؤشرات أو نماذج التقييم، فهي بطبيعة الحال كثيرة

ومتعددة تختلف حسب توجه وطبيعة المؤسسات، فنجاح التقييم الأداء المالي يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على انتقاء أفضل وانسب نموذج للتقييم الأداء المالي للمنشأة

أولا : بطاقة التقييم المتوازن

تعد بطاقة التقييم المتوازن Balanced Scorecard إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة،ومن أهم خمسة عشر مفهوما إداريا التي تستند إلى فلسفة واضحة في تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة وقياس مستوى التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، ويرجع بداية الاهتمام بهذا الأسلوب إلي بداية 1990عندما قررت مؤسسة Nolan Nortonأن ترعى دراسة أعدت خصيصا لإيجاد نموذج تقييم شامل ومتوازن.

1- تعريف بطاقة التقييم المتوازن:

ظهر مفهوم بطاقة التقييم المتوازن في عام 1992على يد كل من Robert S.Kaplanو David، P.Nortonوهناك عدة تعاريف لها ومنها:

يمثل نظاما لأداء المؤسسة وليس فقط نظاما لقياس حيث يساعد هذا النظام مؤسسات الأعمال على توضيح وعرض الرؤيا الخاصة بالمؤسسة وإستراتيجية وكيفية تحويل كلا منها الى خطة عمل تنفيذية.[1]

هو نظام لقياس الأداء ويعتبر أداة لترجمة إستراتيجية المؤسسة الى أعمال تنفيذية، ويتضمن تقييم الأداء من أربعة جوانب وهي: جانب التمويل، جانب عمليات المنشآت، جانب العملاء وجانب التعلم والنمو.[2]

يتحدد مفهوم بطاقة التقييم المتوازن على أنهاا نظام لتقييم الأداء يتضمن محاور رئيسية عدة يتم تحديدها وفقا للأهداف والمقاييس والغايات والمبادرات الخاصة بكل محور من محاور البطاقة.

يمكن القول أن بطاقة التقييم المتوازن أداة تعتمدها الإدارة في قياس مستوى التقدم الأداء باتجاه تحقيق

الأهداف الإستراتيجية للوحدة الاقتصادية. كما يمكن وصف بطاقة التقييم المتوازن بأنها:[3]

⇔**نظام قياس** :إن بطاقة تقييم المتوازن تتيح إمكانية ترجمة ورؤية إستراتيجية المنظمة إلى أهداف أكثر تحديدا ومؤشرات أكثر دقة في القياس يتقاسمها الجميع وتجعل من استراتيجيات المنظمة استراتيجيات

[1] عبد الرؤوف جودة ومحمد زغلول، "**استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية**"، كلية إدارة الأعمال، جامعة ملك سعود، الرياض، 2010ص15 .

[2] Kaplan S.Rebert &Norton P.David,The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance,Harverd Business Review,1992,p: 71.

[3] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 49 .

نشطة وفعالة ليس مجرد أطروحات نظرية لا تجد لها قياسات فعلية على ارض الواقع.

⇔**نظام إدارة استراتيجي** :توصف بذلك لكونها توازن الأداء المالي وتضعه بصورته الصحيحة من خلال توجهات الأداء تأخذ بنظر الاعتبار ربط ومحاذاة الأفعال القصيرة الأمد مع استراتيجيات المنظمة وأهدافها البعيدة.

⇔**أداة اتصال وتواصل** :إن بطاقة التقييم المتوازن ومن خلال قدرتها على ترجمة الاستراتيجيات الى أفعال حقيقية فإنها تساهم في عمليات التواصل بين مختلف المستويات وللجوانب الضرورية من العمل، فالقياسات في إطار البطاقة تعطي إمكانية لتقاسم مشترك لمعرفة ضمنية كانت أو صريحة كما أن المقاييس تساهم في اغناء الحوار والتعلم وتطوير جوانب التحسين والتغيير اللازمة بأكفأ الطرق وبسهولة

2- مكونات بطاقة التقييم المتوازن:

تضم بطاقة التقييم المتوازن أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي كالتالي:[1]

1- البعد المالي :يعد البعد المالي احد الأبعاد الرئيسية للبطاقة التقييم المتوازن، ويمثل نتاج هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف او الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لإستراتيجية الوحدة الاقتصادية بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة، ويركز أيضا على مستوى الدخل التشغيلي أو العائد على رأس مال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات لمنتجات الحالية والعائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الموجودات والقيمة المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.

2- بعد العملاء :تم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جذب واكتساب المزيد من العملاء الجدد و أصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم وكسب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الجديدة والمتطورة .

3-بعد العمليات الداخلية :يهدف هذا البعد في بطاقة التقييم المتوازن الى إعطاء أهمية لجميع العمليات التشغيلية الداخلية للمؤسسة، وفي نفس الوقت يهدف الى رفع مستوى الأداء داخلها وتحسين مستوى عملياتها الداخلية، ويؤكد كل من كابلان ونورتن انه على المؤسسة بناء "سلسلة قيمة" ذات جودة عالية خصوصا فيما يتعلق بكل من مرحلة الابتكار، الإنتاج، ومرحلة خدمات ما بعد البيع بحيث تعتبر هذه العمليات هي الأهم داخل المؤسسة

4- بعد التعلم والنمو :ويحدد هذا البعد البنية التحتية التي يجب على المنظمة بنائها لخلق نماء وتحسين طويل الأجل، ويأتي التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية "الناس، الأنظمة والإجراءات" وللوصول الى الأهداف ولتطوير الأداء يجب على الشركات الاستثمار في إعادة تطوير مهارات الموظفين وتحسين تكنولوجيا المعلومات

[1] وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، ط1، داروائل للنشر، عمان ،2009ص153.

5- فوائد بطاقة التقييم لمتوازن(BSC):

تسمح بطاقة الأداء المتوازن بتقييم أداء المؤسسة بشكل متوازن وشامل، وتعمل على تفادي أوجه القصور في أنظمة التقييم التقليدية مما جعلها تتميز عن غيرها من الأنظمة بما يلي:[1]

1-تعد نظاماً للتسيير يقوم بترجمة الإستراتجية إلى أهداف ملموسة ويوازن بين:

-المؤشرات الخارجية الخاصة بالمساهمين والعملاء والمؤشرات الداخلية الخاصة بالعمليات الأساسية، الإبداع وتطوير المؤهلات.

-مؤشرات الأداء السابق التي تسمح بمتابعة الأداء المستقبلي.

-المؤشرات الكمية التي تعكس المؤشرات النوعية المحددة للأداء.

2-تشكل بطاقة الأداء المتوازن أداة لمراقبة التسيير الاستراتيجي.

3-تشجع بطاقة الأداء المتوازن على تقسيم المؤسسة إلى عمليات ومراكز، ويتناسب هذا التقسيم مع تحديد المؤشرات والمحاور الإستراتجية التي تتضمنها

4-تؤكد بطاقة الأداء المتوازن على الأهداف والمؤشرات المالية، في حين تظهر المؤشرات غير المالية كمقدمة منطقية للنتائج المالية.

5-تعتمد بطاقة الأداء المتوازن إلى تقديم المؤشرات الأساسية من أجل منع تشتت المسيرين، وجعلهم يركزون على المؤشرات المحددة لتنفيذ الإستراتجية.

6-تساعد على تكامل البرامج المختلفة للمؤسسة مثل: الجودة، إعادة الهندسة ومبادرات خدمة العملاء وكذلك التركيز على التنظيم ككل .

7-دمج مختلف أقسام الشركة وجعلها تعمل بالتوازن لتحقيق النتائج المرجوة من خلال تحسين قدرات الشركة ككل في وقت، واحد وكذلك إزالة الحواجز بين القطاعات.

ثانيا : نموذج العائد على حقوق الملكية

في عام 1972استنتج دافيد كول نموذج لتقييم الأداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم الأرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس مال.[2]

---

[1] نعيمة يحياوي وخديجة لدرع، **بطاقة الأداء المتوازن BSCأداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي22 و 23نوفمبر2011، ص83.

[2] طارق عبد العالي حماد، "**تقييم أداء بنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص78.

واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.[1]

الشكل رقم (2-3): نموذج العائد على حقوق الملكية

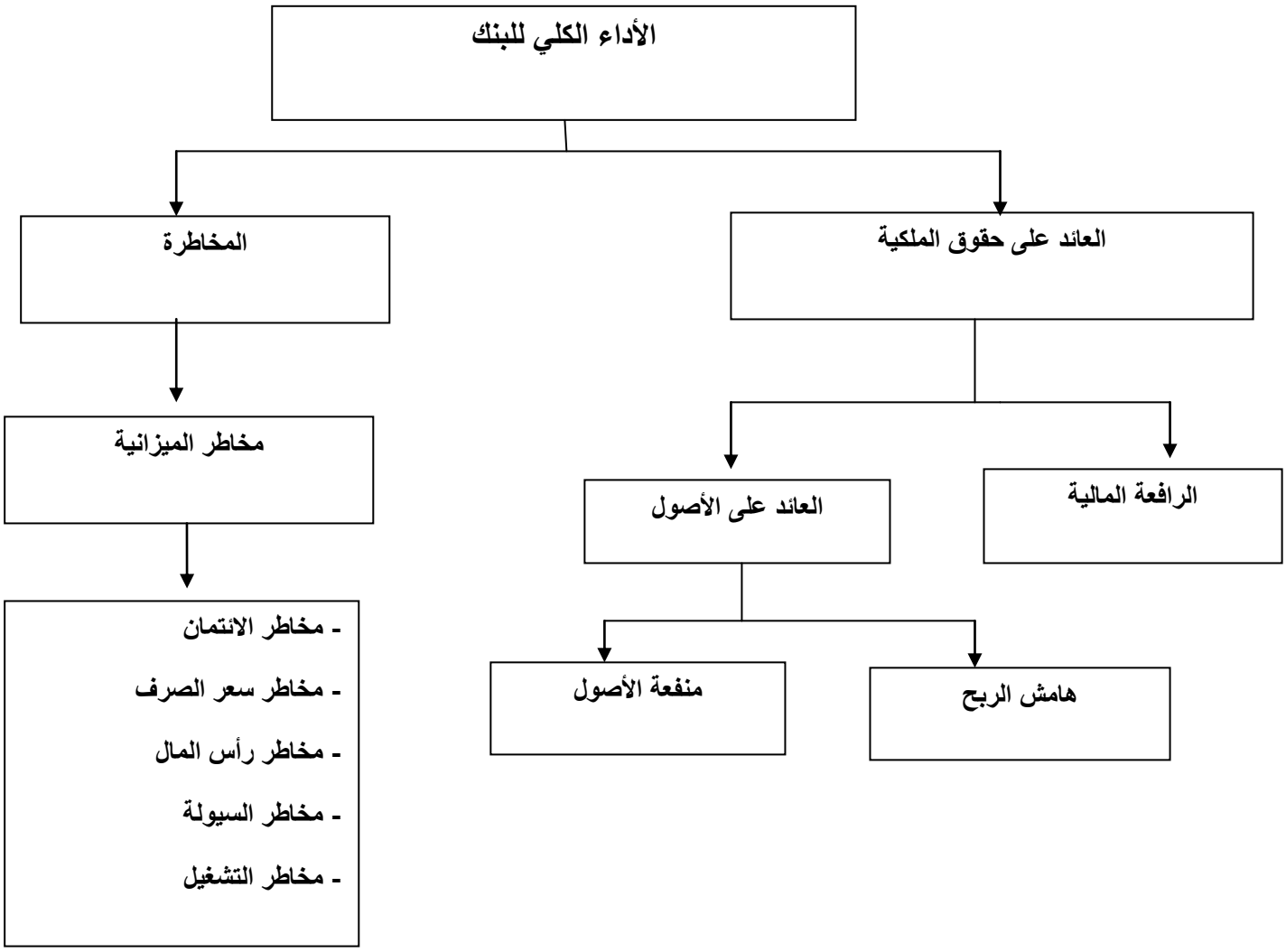

المصدر: طارق عبد العالي حماد،" تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999، ص79.

[1] محمد جموعي قريشي،" **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**"، عدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004ص90.

الفرع الثاني: الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداءفي البنوك

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالباً ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم .

و في هذا المطلب سوف نذكر اهم الاخطاء التي تواجه عملية التقييم كالاتي: [1]

الأخطاء المتعلقة بالمقوم(القائم بالتقييم):

ومن بين هذه الأخطاء نجد :

1-الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سوءاً بالسلب أو الإيجاب.

2-شخصية القائم بتقييم الأداء:إما أن يكون متساهلاً أو متشدداً أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.

3-التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله،سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة والعلاقات العائلية...إلخ.

4-إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل كذلك.

5-عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.

الأخطاء متعلقة بنظام التقييم:

ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها:

1-عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

2-عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.

3-استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.

4-قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء

[1] السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دون السنة،ص-ص76-77.

تمهيد:

لقد إتسم دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب الكلي تارة وبالتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد تارة اية تارة أخرى، وهذا ما نلمسه من محطات الفكر الاقتصادي، فاستنادا إلى الفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غايةالعشرينيات من القرن الماضي، نجد أن الدولة كانت تلتزم بالحياد وتترك القطاع الخاص ينشط بحرية تامة، معتمدة في ذلك على دعائم رئيسية تتمثل في كل من :قانون ساي للمنافذ، اليد الخفية لآدم سميث، المنافسة التامة، توازن الميزانية...الخ.

و يتحقق التوازن والاستقرار الاقتصاديين برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصادي، ومن هنا يتبين لنا أن موضوع السياسة الاقتصادية الكلية له ارتباط وثيق بالأهداف المراد تحقيقها في كل دولة.

وحتى تستطيع السياسة الاقتصادية من تحقيق الأهداف فهي بحاجة الى سياسات ووسائل تساعدها على ذلك ولعل أهم هذه السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وسياسة الصرف والتي تحتل مكانة هامة بين السياسات المتعددة التي تستطيع أن تكيفها تستطيع أن تحقق هذه الأهداف، معتمدة في ذلك على أدوات السياسات، حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

كما أن هناك سياسات أخرى تساهم في التنمية الاقتصادية والتي تدخل في إطار السياسات السابقة إلا أن الفرق الأساسي المتمثل في المدة فالأولى قصيرة الأجل والثانية طويلة الأجل.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياسات الاقتصادية الكلية .

المبحث الثاني : نظرة عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول السياسة الاقتصادية

في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة، وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من أهم الوسائل والأدوات التي تعتمد عليها الدولة بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وسيتم التركيز في هذا المبحث على إبراز جوانب السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية و مقوماتها

يمكن القو ل أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الإقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية ومابعدهما،أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم، وهي أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع[1] تلقائيا بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

الفرع الأول :مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية:

ويمكن إعطاء مفاهيم عامة لسياسة الاقتصادية الكلية من خلال الاقتصاد الوهمي والاقتصاد الإسلام ي كتالي:

1. **في الاقتصاد الوهمي** : مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة ، وتحكم قرارتها و تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة ،

و تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، كما تحكم مجموعة من الأهداف و الأدوات الاقتصادية و العلاقات المتبادلة.1

2الاقتصاد الإسلامي : مجموعة من الإجراءات الاقتصادية الرامية الى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي ، و من مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة و تنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد و الحل و ذوي الخبرة في الاختصاص[2]

المطلب الثاني : أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

الأهداف بصفة عامة هي المبتغى والمرجو الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية وحتى السياسية للدولة ويمكن اعتبار حصر هذه الأهداف في النقاط التالية1 :

الفرع الأول:المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي

من المؤكد أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي يكمن في تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها جمهور المستهلكين، فلا يوجد أهم من توفير المأكل والمسكن والتعليم وكذا الصحة والخدمات العامة، وبناء على ذلك فان أفضل قياس واشمله معرفة إنتاج أي اقتصاد، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي له، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين، وترمي السياسة الاقتصادية الى تحقيق مستوى عال من الأداء وزيادة سريعة في الإنتاج

---

[2] [2].عبد المنعم عفر، السياسات الاقتصادية والشرعية في الإسلام ، ط1 ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، 1978 ،

الفرع الثاني:تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة:

تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد فالناس يتوقون الى وظيفة مرتفعة الأجر دون الحاجة الى الانتظار طويلا في طابور الباحثين عن العمل، تلك هي أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تحقق مستوى التوظيف العالي، يقابلها مستوى منخفض من البطالة، وتمثل معدلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن العمل، وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة.1

الفرع الثالث:استقرار المستوى العام للأسعار:

إن الارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي الى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وهذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثالث:استقرار المستوى العام للأسعار:

إن الارتفاع مستوى العام للأسعار يؤدي الى التضخم مما يؤثر على مستوى الادخار الكلي، وهذا الارتفاع في الأسعار سوف يؤثر أيضا وبشكل سلبي على المستوى المعيشي لذوي الدخول الضعيفة، ولتجنب ذلك لابد من السهر على ضمان استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الرابع:أهداف اقتصادية أخرى:

إلى جانب الأهداف الاقتصادية ا لذكورة سابقا، يمكن أن نجد عددا من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي[3]1:

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته[4] .
- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل .
- أن يحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاكا لمتوسط نموامً ضطردا .
- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الماضي والمستقبل،حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة .
- حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثا وخاصة الدول النامية .

كل هذه الأهداف في أربع ، (*KENNETH BULDING*)وقد لخص العالم الاقتصاد ي كينيث بولدنج أهداف وهي :التقدم و الاستقرار و العدالة والحرية2.

المطلب الثالث :أدوات و تصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية وطرق تقييمها

الفرع الأول :أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

---

[4]عبد الله بلوناس،" الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"،)أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2005). ،ص204 .

تتكون السياسة الاقتصادية الكلية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والإجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة، ولا يوجد اتفاقا واضحا في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاثة ممثلة في3 :

- **السياسة المالية .**
- **السياسة النقدية .**
- **السياسة التجارية**

وعن ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التدليل وليس الحصر، مايلي:4

تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها :السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضيف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق.

أدوات السياسة الاقتصادية هي":السياسة النقدية والسياسة المالية ونشاط الأعمال العام والتدخل المباشرويتضمن هيكل السياسة الإقتصادية جميع أجزاء السياسة وهوعبارة عن حزمة من السياسات الإقتصادية لتحقيقالأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية وهومايبينه الشكل التالي:

(1هيكل السياسة الاقتصادية - الشكل رقم(1-2)

الفرع الثاني :تصنيفات السياسة الاقتصادية الكلية:

يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسات الاقتصادية وذلك حسب الأجل ,حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة والسياسة الاقتصادية الهيكلية تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل ,

أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

(3 مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية - الجدول2)

البيان السياسة الهيكلية السياسة الظرفية

البيان	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	**الأجل القصير**
الهدف	تكيف الهياكل	**استرجاع التوازنات**
الأثار	نوعية	**كمية**

Source:Jaque Muller, économie manuel d application, Duond,paris,2002,p:188.

1السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير

وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر[5] منها1

1.1سياسة الاستقرار :وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني[6]

مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي تقليص الضغوط الاجتماعية.

2.1 سياسة الإنعاش :وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات ,وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجأ الدولة في بعض الأحيان الى التمييز بين الانتعاش عن طريق الاستهلاك والانتعاش عن طريق الاستثمار.

3.1 سياسة الانكماش:وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه إلى التقليص من النشاط الاقتصادي.2

4.1 سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي :وتعبر عن سياسة اقتصادية

تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تقليص التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل، وتسعى الدول النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات صناعية تنطوي في أساسيتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقق التحول الهيكلي من اقتصاد أولي بدائي إلى اقتصاد صناعي متطور يسمح باستدامة الرفاهية للسكان3

1عبد الله بلوناس،" الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"،)أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية .والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2005 ،ص204 :

2 .رشيد بو عافية ،مرجع سابق، ص25 :

1عبد الله بلوناس،" الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"،)أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية .والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،(2005 ،ص204 :

2 .رشيد بو عافية ،مرجع سابق، ص25 .

2السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل مجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل1 ، والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي، والاقتصاد الوطني مع تغييرات المحيط الدولي، يكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة

وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين،وهذه أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برنامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

.

المبحث الثاني :نظرة عامة حول السياسة المالية و السياسة النقدية

تعتمد الدولة الى تحقيق أهداف اقتصادية جاء استخدامها لأدوات السياستين النقدية والمالية، ومن هذه الأهداف زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض سعر الفائدة وزيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وغيرها.

لكن الأمر الأكثر أهمية هو مدى القدرة على ضبط السياستين، حيث انه وفي بعض الأحيان قد يتولد تعارض أو ما في نفس الوقت، لذا تبرز هنا مدى أهمية التنسيق بينهما وهذا ما سنتطرق إليه في هذا تناقص جراء تطبيق أدوات.

المطلب الأول :نظرة عامة حول السياسة المالية

تشير السياسة المالية إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل دون التضخم وذلك من خلال سياسة والأدوات المعتمدة.

الفرع الأول :تعريف السياسة المالية:

والتي تعني بيت المال أو الخزانة، وعلى ذلك فإن "fisc" لقد أشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في العصر الحديث أصبح مصطلح السياسة المالية يختلف عن المالية العامة وهذا ناتج عن تجارب الدولة في محاربة كساد الثلاثينيات ، إضافة إلى كتابات وتأثير الاقتصادي الكبير " جون بيرنارد كينز" والاقتصادي " ألفن هانسن.1 " [7]

1السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع الإشارة خاصة لمصر، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 ،ص02 .

2إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ، مصر، سنة؟، ص214 .

3 .سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، بدون طبعة، دار هومه، الجزائر، 2013 ، ص163 .

و هناك عدة تعريفات تتشابه فيما بينها، كون إن السياسة المالية تتعلق أساسا بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف يقوم بإنفاقها، و هذا هو محور عمل السياسة المالية وتعتمد السلطة المالية على التحكم في الموازنة بين ا بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد . نفقات الدولة وإيرادات

ويمكن حصر التعريفات الآتية للسياسة المالية كما سيأتي بيانه:

تسعى ل":تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية العامة " تعرف السياسة المالية بالغرض منها وهي .

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق . أهداف محددة3 "

هي سياسة "استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي.

مثل الناتج الوطني والعمالة والاستثمار لتحقيق الآثار المرغوبة4

ونخلص من هذه التعريفات الى أن السياسة المالية هي:

.

تلك"الإجراءات التي تبحث في شقي الإيرادات والنفقات المالية للدولة، لتسييرها بأكثر كفاءة، فتتحكم الحكومة.

الفرع الثاني:أدوات السياسة المالية:

قبل حصر أدوات السياسة المالية وشرحها، سأعرج على شيء من التفصيل على عناصر المالية العامة التي تعد رافدا لتطبيق أدوات السياسة المالية، فأجزاء المالية العامة الممثلة أساسا في النفقات العامة والإيرادات العامة، تعمل من خلال السلطة المالية على زيادة الإيرادات وتنويع مصادرها، والتحكم في النفقات لتحقيق التوازن في الميز انية العامة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترسم السلطة المالية أهدافا اقتصادية كلية :كزيادة الاستهلاك والاستثمار، والتحكم في التضخم بواسطة الحد من الطلب عن طريق تحجيم الإنفاق وهكذا، وهذه الأهداف الأخيرة تعمد الدولة لتحقيقها

من خلال جملة من الأدوات المالية ضمن السياسة المالية التوسعية والانكماشية بما يخدم خطة السياسة الاقتصادية العامة.

تقسم أدوات السياسة المالية الى قسمين أساسين هما:1

الأدوات التلقائية وتسمى أيضا الأوتوماتيكية .

الأدوات المقصودة وهناك من يسميها بالمستقلة .

.:1الأدوات التلقائية للسياسة المالية : ويمكن حصر الأدوات التلقائية للسياسة المالية في:

.: 1.1نظام الضرائب التصاعدية :وهي الضرائب التي تزيد مع الدخل وتنخفض معه، وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود، وتتزايد في حالة الرواج، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف الاقتصادية التي تمربها البلاد

.: 2.1المدفوعات التحويلية :وهي تحويلات من الحكومة الى القطاع العائلي في شكل إعانات أو مساعدات، وخاصة للفئات الأكثر احتياجا مما يساعد في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتع .

.: 3.1سياسات الدعم :وخاصة في مجال الزراعة وهذه تشمل دعم قطاع الفلاحين عند انخفاض دخولهم نتيجة لتأثر الموسم الزراعي بأية عوامل خارجية .2

وكذا الدعم المالي الموجه لضمان استهلاك السلع الأساسية بأسعار في متناول المستهلك مع تسقيف أسعار هذه المواد الأساسية[8].

.: 4.1توزيع الأرباح الرأسمالية:حيث لا تعمد الشركات وإدارات الأعمال "وخاصة الشركات الكبرى والمؤسسات العمومية المختلطة"، الى تغيير سياسات التوزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير، فإذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترات الانكماش فان الشركات لا تخفض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين.

.: 5.1تعويضات البطالة :يصحب فترات الانكماش معدلات مرتفعة من البطالة، فتعمل الدولة على زيادة توسعة حجم التعويضات المالية للبطالين، الأمر الذي يؤدي الى الحد من تدني الدخل، وفي حالات التضخم والازدهار المصحوب بمعدلات استخدام مرتفعة، ستصبح الحاجة اقل لدفع التعويضات.

ونشير الى أن الأدوات التلقائية تعتبر نوعا من العازل يخفف من حدة وسرعة التقلبات الاقتصادية، فتساعد هذه الأدوات في تباطؤ أو زيادة الإنفاق العام، لتعطي متسعا أكثر من الوقت لراسمي السياسات الاقتصادية للوصول لقرارات ناجعة.

.:2الأدوات المقصودة للسياسة المالية: تهدف السياسة المالية الى الإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعندما يعاني الاقتصاد من الكساد أو الانكماش وتنتشر البطالة تقوم السلطة المالية – بعد دراسة الواقع الاقتصادي بكل متغيراته – بتطبيق أداتين مدروستين تتعلق أساسا بالإنفاق وبمعدلات الضرائب . هاتين الأداتين هما:

.: 1.2أداة التحكم في الإنفاق :إذ تعمد الدولة في حالات الانكماش أو الكساد الى زيادة حجم الإنفاق العمومي على المشروعات والأشغال العامة، لتشغل الأيادي العاملة في بناء السدود وشق الطرقات والمطارات والتعليم...وغيرها .فيكون هذا الإنفاق التوسعي سببا مباشرا في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم زيادة الاستهلاك فالطلب الكلي،فيزداد وينمو الدخل الوطني وينتعش الاقتصاد شيئا فشيئا، ليخرج من حالة الكساد .وفي الحالة العكسية، أي التضخم تقوم السلطة المالية بالحد من حجم الإنفاق الحكومي وفق سياسة مالية انكماشية.

.: 2.2أداة تغيير معدلات الضرائب :إن تخفيض الضرائب يتيح للأفراد زيادة إنفاقهم، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الإنفاق العام بحيث يؤدي الى زيادة الاستخدام، ومن ثم الدخل الوطني .كما يمكن أن تقوم برفع المعدلات الضرائب لتقلل دخول الأفراد والمؤسسات والشركات المختلفة وهذا في حالات التضخم.

.

الفرع الثالث:فعالية وأهداف السياسة المالية

.:1فعالية السياسة المالية:يقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية بالتأثير على مجمل النشاط ووسائلها، الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية وذلك باستخدام

الأدوات الى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعظيم الناتج الوطني وتحقيق التشغيل الكامل باستخدام أدوات التلقائية والمقصودة" ، فإذا رغبت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وتحسبين الوضعية التي تقوم

---

[1]فوزي محيريق، مرجع سابق، ص156 .

2 .خالد واصف الموزني و أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،ط1 ،دار وائل للنشر،عمان، 2009 ، ص 324 .

بزيادة الإيرادات العامة سواء المتأتية من الضرائب أو من خلال الاكتتاب العام الذي يصدرها الدولة وتعديل هيكل النفقات العامة من خلال تقليص نسبة الإنفاق الموجهة للتسيير وزيادة الإنفاق الموجه للاستثمار والتجهيز .

نجد أن الطلب الكلي يتأثر بالنفقات الحكومية والضرائب، حيث الأولى تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل، أما الثانية فتؤثر بطريقة غير مباشرة على الطلب الكلي فمثلا :إذا خفضنا في معدل الضريبة على الدخل الفردي فيؤدي الى زيادة الدخول الفردية التي تنعكس على زيادة الاستهلاك والادخار.

يمكن القول أن السياسة المالية لها دورا فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبانتهاج الدول النامية للسياسة المالية حققت ايجابيات على المستوى المحلي، وفي نفس الوقت يجب أن تواجه المشاكل التي تعاني منها :كضعف مرونة الجهاز الإنتاجي والتفاوت بين الدخل والثروة.

:.2أهداف السياسة المالية: تهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر الى تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنجسم معهم، وتوحد الأهداف والجهود، واهم هذه الأهداف هي1 :

التوازن المالي ونعني بذلك استخدام موارد الدولة، بشكل يراعى فيه ثلاث جوانب أولها أن النظام الضريبي . يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والوفرة، وثانيها عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية وملائمتها من حيث نسب محددة، وثالثها يخص باستخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية ، ويؤدي التوازن المالي الى تحقيق استقرار اقتصادي.

التوازن الاقتصادي أي الوصول الى حجم إنتاج أمثل، بضمان التدخل الملائم للاستثمار الخاص والعام قصد الوصول الى تنمية اقتصادية.

المطلب الثاني : ماهية السياسة النقدية

من خلال هذا سنحاول التطرق إلى إبراز مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

الفرع الأول:تعريف السياسة النقدية:

لقد تشابهت التعاريف حول السياسة النقدية مع تسجيل بعض الفروقات في أهميتها بين أصحاب الفكر النقدي الكلاسيكي والحديث وبين الفكر الكينزي، الذي ركز على السياسة المالية دون النقدية .ومن هذه التعريفات نجد: **السياسة النقدية هي** "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة العامة للاقتصاد2 ".

السياسة النقدية هي "مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية" البنك المركزي "بخصوص الجوانب النقدية وما يتصلها من مجالات مصرفية ومالية "3

"kent"يعرفها بانها"إدارة التو سع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة4 "

تلك السياسات التي لها "التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة :النقود والدخل "5.[9]

1[9]عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، جزء2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 189.

2 محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق، ص343 :

3 .فليح حسن خلف، النقود والبنوك، بدون طبعة، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث، اربد، عمان ، 2006 ، ص308 :

ومن التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات[10] النقدية من اجل إدارة النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد، وهي تسعى للتحقيق عدة أهداف.

الفرع الثاني :أدوات السياسة النقدية:

يضطلع البنك المركزي بإدارة وتنظيم الائتمان في الاقتصاد، مستخدما في ذلك أدوات عدة تتشكل منها قوة أداء السياسة النقدية، ويستعمل البنك المركزي نوعين من أدوات السياسة النقدية وهما:

:.1الأدوات الكمية" الغير مباشرة " : وتسمى أيضا بالأدوات العامة وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة و تهدف في مجملها الى التأثير على كمية وحجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي راد توجيهه إليها ويتخذ هذا النوع منالرقابة سبيله الى ذلك عن طريق التأثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب .على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي للقروض البنوك والاستثمارات1

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية ومنها2 :

سياسة سعر البنك .

سياسة السوق المفتوحة .

معدل الاحتياطي القانوني .

:.2الأدوات النوعية" المباشرة " :وتسمى أيضا بالأدوات المختارة لقد برز هذا النوع من السياسة النقدية على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث رمت الى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه3 ، و الأدوات المباشرة تتميز عن سابقتها ا موجهه نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، وفي الحقيقة إن هذه الأساليب والمعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات4 .

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لفرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب فيه في أنواع وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطية، وهكذا نجد إن الأدوات المباشرة لها تأثير المباشر.

---

4 .جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007 ، ص86 :

5 .سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط 1 ،دار البداية للطبع، عمان ،الأردن، 2009 ، ص131 :

10

تمهيد

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة . فهو يتمتع بالسيادة والاستقلال وتعتبر نشاطه ذا أهمية بالغة فهو يأتي على رأس النظام المصرفي و يتدخل البنك المركزي ليوجه ويراقب مختلف البنوك التجارية منها الإسلامية كذلك على سبيل تحقيق الأهداف النقدية المرجوة مستخدما بذلك مجمل السياسات أو الأساليب التي تختلف أهميتها من اقتصاد لآخر, وهذه الأساليب قد تؤثر في حجم الائتمان والتوجهات الإقراضية من جهة أو توجيه نشاطات البنوك إلى أوجه معينة من جهة ثانية .

ولهذا الغرض رأينا من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على موضوع بحثنا وهو: نظرة عامة حول البنك المركزي من حيث النشأة والخصائص والوظائف.

ومحور الإشكال الرئيسي الذي على أساسه يبنى عليه موضوعنا هو : ما أهمية البنك المركزي في النظام المصرفي لكل بلد ؟

ومن أجل موضع أكثر شمولا ووضوحا, حاولنا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث أثرينا من خلاله بالحديث على النظام المصرفي المركزي كما حاولنا أن نتطرق بدقة إلى وظائف البنك المركزي وتطبيق السياسة النقدية،وقد اتبعنا في ذلك خطة بحث قسمنا من خلالها عملنا إلى ما يلي:

المبحث الأول: يتضمن ثلاث مطالب،المطلب الأول:تناولنا فيه النشأة والخصائص البنك المركزي والمطلب الثاني ميزانية البنك المركزي والمطلب الثالث وظائف.

المبحث الثاني:يتضمن مطلبين،المطلب الأول يتضمن استقلالية البنك المركزي والمطلب الثاني يتضمن السياسة النقدية للبنك المركزي.

المبحث الأول : نشأة ووظائف البنك المركزي

المطلب الأول : نشأة وخصائص البنك المركزي

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية وعادة ما بنشاء البنك المركزي كبنك هام تمنحه الدولة سلطة إصدار.

-1 نشأة البنك المركزي

إذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي, فإن هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته حيث كان في القرن التاسع عشر وفي الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم " بنك الإصدار" ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول منها فرنسا.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1665 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك إنجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920 وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي, ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي, ومن ثمة فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك الخمسة والعشرين سنة المتتالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنك مركزي.[1]

-2 تعريف البنك المركزي :

البنك المركزي هو تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي, ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية[2].

والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته, وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.[3]

-3خصائص البنك المركزي:

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية
- يحتل صدارة الجهاز المصرفي وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية

[1] جمال بن دعاس،السياسة النقدية فى النظامين الإسلامي والوضعي،دار الخلدونية-الطبعة الاولي2007-ص162

[2] صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد , النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية, بيروت , 1983, ص 142

[3] فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم, محاسبة البنوك , دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة , عمان , 2000،ص 17- 18

- مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال في فرنسا وانجلترا والجزائر وهذا لا يمنع وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية

وتنظيم النقود والائتمان ،ومرتبط بحاجة المعاملات والسياسات النقدية

-4 ملكية البنوك المركزية

توجد بنوك مركزية مملكة للدولة وهناك بنوك مركزية أخرى ذات ملكية خاصة أو مشتركة حيث لاتؤثر الملكية الخاصة للبنوك المركزية لقيامها بوظائف على أكمل وجه .

المطلب الثاني: ميزانية البنك المركزي

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانب الموجودات وجانب المطلوبات ويضم التزامات المصرف اتجاه الغير والتزاماته تجاه مالكه (الحكومة) أي رأس المال والاحتياط ويمكن إعطاء الشكل العام لميزانية البنك المركزي كالتالي

الأصول الخصوم

-1الذهب والديون على الخارج

- الذهب

-التيسيرات تحت الطلب في الخارج

- تسبيقات إلى صندوق واستقرار الصرف

Concours ou FMI-

- DTS الحصول على

-2 ديون على الخزينة العامة

- نقود

- حسابات جارية للبريد

- مساعدات للخزينة

-3 الديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل

- سندات مخصومة

- سندات مشتراة من السوق النقدي

-قروض مقابل السندات

-سندات في طريق الاستحقاق

1- أوراق نقدية في التداول

-2 حسابات دائنة خارجية

- حسابات البنوك والمؤسسات والأشخاص الأجنبية

-حساب خاص لصندوق استقرار الصرف

-3 حساب جاري للخزينة العامة

-4الحسابات الدائنة للوحدات المالية

- حسابات جارية للمؤسسات المرغومة على تكوين احتياطات إجبارية

-التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي

-5 احتياطات لإعادة تقييم الأصول العامة من الذهب

-6 رأسمال وأصول احتياط

المصدر: بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي (ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر, 2000), ص 105

-1 جانب الأصول

يمثل جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي مختلف العمليات التي تؤدي إلى طرح قدرة شرائية عند الجمهور أو ما يسمى بالإصدار النقدي :" وهو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (الحكومة, مؤسسات, أفراد) ويجسد ذلك ماديا وفنيا طبع أوراق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت ووضعها في التداول ".

ولكن على أي أساس يقوم البنك المركزي بإصدار هذه النقود ؟ فهو لا يقوم بهذه العملية انطلاقا من فراغ بل يقوم بذلك نتيجة حصوله على إحدى الأصول التالية

ذهب وعملات أجنبية, سندات الخزينة وسندات تجارية, والتي تمثل أهم العناصر في جانب الأصول لميزانية أي

بنك مركزي وتسمى بغطاء الإصدار النقدي وهي حق له حيث يصدر البنك المركزي نقودا قانونية " ورقية ومعدنية " بقيمة هذه الأصول المحصل عليها وهي التزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت له عنها ونقول أن البنك المركزي قام بتقييد هذه الأصول[4]

1/- الذهب والديون على الخارج

الذهب : يحتفظ البنك المركزي باحتياطي الدولة من الذهب على شكل سبائك أو مصكوكات ذهبية في خزائنه وفي صندوق النقد الدولي وهو أصل حقيقي, يمثل القدرة الشرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات مهما اختلف أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بهاّ ويصبح البنك المركزي مالكا له أو أصلا من أصوله لما يقوم حائزوا هذا الذهب بالتخلي عنه لصالح البنك المركزي مقابل أن يعطي هذا الأخير نقودا قانونية إلى هذه الجهة[5]

تحتفظ البنوك الإصدار الاحتياطي الذهب لسببين على الأقل

الأول تاريخي في الأصل ذلك لأن النقود الورقية كانت لها تغطية من الذهب

أما الثاني ويفسر بارتباط بالدولار الأمريكي بالذهب والتي حددت في 1935 الأوقية من الذهب بـ : 35 دولار

فعندما رفع الرئيس : نيكسون تحويل الدولار إلى الذهب بسبب انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من المعدن النفيس أصبح سوق الذهب حرا وارتفعت قيمة المعدن[6]

-2 **حقوق السحب الخاصة :** على إثر إغلاق مركز الذهب في لندن عام 1927 وافق أعضاء صندوق النقد الدولي على إنشاء احتياطي لدعم الاحتياطيات النقدية التقليدية العالمية لتمكين تلك الاحتياطات من مواجهة أزمة السيولة العالمية آنذاك بعد أن عجزت الاحتياطيات من الذهب وعملات أجنبية في صندوق النقد الدولي من مواجهة حاجات التجارة العالمية من النقد فنشأت أزمة السيولة وقد سمي الاحتياطي الجديد باسم والتي توجد في احتياطات الصرف للبنك المركزي والموجودة في أصول الميزانية إذا DTS حقوق السحب الخاصة

[4] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،طبعة2001،ص39

[5] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة , إدارة البنوك, دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة,عمان, الأردن , طبعة الثالثة 1996

[6] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ،ص40

وافقت موردا أو في الخصوم إذا وافقت دينا، وهي عبارة عن حقوق يتم منحها لكل دولة من الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي بحيث يتناسب حجمها مع حجم حصة تلك الدولة في ذلك الصندوق وتستعمل الدولة هذه الحقوق في تسوية بينها وبين الدول الأعضاء.

-3 **العملات الأجنبية** : تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وإلى خارجه هو نتيجة لعلاقات الدولة اقتصاديا مع الخارج ويكون هناك رصيدا إيجابيا من هذه العملات بحوزة الاقتصاد عندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها على الخارج وبالطبع يكون هناك إصدار للنقود مقابل ذلك .

ب/- الديون على الخزينة العامة

باعتبار البنك المركزي بنك الحكومة فإن هذا الأخير يقبل السندات الحكومية أو سندات الخزينة وتعتبر حقا له ويقدم مقابلها نقودا للخزينة " فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة "فمقابل استلامه لهذه السندات يصدر نقودا قانونية, تعرف هذه الديون بتسبيقات الخزينة أو قروض الحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءان الإصدار النقدي في معظم الدول لأنها المصدر الأساسي لخلق النقود في هذه الدول وهي تمثل الوساطة الرئيسية في السوق النقدي, ففي فرنسا تجمع الخزينة العامة ما يكفي من السيولة الشيء الذي يجعل الديون العامة متقلصة أما في الجزائر يبقى الدين يتزايد من سنة إلى أخرى.

عموما إن لجوء الخزينة العامة إلى البنك المركزي يعد أحد الوسائل الرئيسية للصندوق فالبنك المركزي يسير الحساب الجاري للخزينة وهو موجود في الخصوم ويوفر لها السيولة بند في الأصول

تحتفظ البنوك بمحفظة من السندات العامة ذات تواريخ استحقاق متعددة, وكلما كانت مدة السند قصيرة تكون قيمته مرتفعة وبالتالي تزيد أهميته كوسيلة للسيولة وعندما يريد البنك المركزي أن يشجع إصدار السندات العامة يقوم بعملية شراء واسعة للسندات العامة القديمة في السوق النقدي وبالتالي تقبل البنوك على بيع سنداتها العامة القديمة واقتناء سندات جديدة الإصدار.

ج/- الديون المترتبة على عملية التمويل

تعتبر من بند الأصول الأكثر أهمية تكون في شكل سندات مخصومة, سندات مشتراة في السوق النقدي, قروض مقابل سندات وسندات في طريق الاستحقاق, حيث أن البنك المركزي يضمن إعادة تمويل السندات ملك البنوك عندما تكون هذه الأخيرة بحاجة إلى سيولة خاصة أننا نعلم أن البنك المركزي لا يقدم مباشرة قروضا للاقتصاد بما أن ليس له علاقة مباشرة إلا مع المؤسسات المالية والبنكية والخزينة العامة وأيضا مع مؤسسات القرض الأخرى.

وإعادة التمويل تعني تحقيق تمويل عملية تحقق في الرتبة الثانية بعد أن قامت مؤسسة مالية بتقديم القرض في الرتبة الأولى.[7]

-2 جانب الخصوم

تتمثل أهم عناصره في

"ا/- النقد الصادر"أوراق النقدية في التداول

وهو من أبرز عناصر المطلوبات في ميزانية البنك المركزي لأي دولة حيث يعتبر النقد الصادر دينا على البنك المركزي منذ أن كان هذا الأخير ملزما برد قيمة العملة الورقية التي يصدرها ذهبا على حاملاها عند الطلب ولكن مع مرور الزمن أصبحت العملة غير قابلة للإيراد المطلق ولكنها بقيت من مطلوبات البنك ويقابله الذهب وحقوق السحب الخاصة وموجودات البنك من العملات الأجنبية وأذونات وسندات الحكومة والتي تظهر في جانب الأصول من ميزانية البنك المركزي لموازنة النقد المصدر

ب/- أرصدة الحسابات الجارية والودائع

تكون هذه الأرصدة في شكل حسابات وودائع المؤسسات العامة وودائع المصارف, المرخصة التي هي في الواقع أرصدة احتياطات هذه البنوك بما لدى البنك المركزي وقد تم إدراج هذه الأرصدة في الحسابات التالية:

[7] بخراز يعدل فريدة، مرجع سابق ,ص 104

حساب جاري للخزينة العامة, الحسابات الدائنة للوحدات المالية حسابات جارية للمؤسسات المرغمة على تكوين احتياطات إجبارية بالإضافة إلى التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي.

ج/- الاحتياط العام

وهو يتمثل في :

-احتياطات لإعادة تقييم الأصول من الذهب

- رأسمال وأصول الاحتياط

المطلب الثالث : وظائف البنك المركزي

للبنك المركزي عدة وظائف وهي

-1 وظيفة الإصدار النقدي

من امتيازات التي قدمت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي فالقانون لايسمح لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة ،فالبنك المركزي يقوم بإصدار العملة الورقية بما يتفق والسياسة العامة لدولة وبذالك يقوم البنك بوضع خطة إصدار وحجم نقد تداول

ولقد مرت عملية الإصدار بعدة مراحل وأنظمة إصدار

ا-نظام غطاء الذهب الكامل: تبعا لهذا النظام يقيد إصدار النقود بحجم الذهب الموجود بالبنك المركزي،حيث تقابل كمية النقود المصدرة باحتياطي كامل من الذهب وهي مرحلة النقود الورقية النيابية ،وهذا النظام كان سائد قبل الحرب العالمية الأولى وتخلت عنه مختلف الدول بضيفته يقيد حرية البنك المركزي في الإصدار وفى الوقت نفسه كان التخلي عن هذا النظام إيذانا بظهور مشاكل نقدية كبيرة عرفها العالم

ب- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: بمقتضي هذا النظام يمكن إصدار نقود ورقية مقابل سندات حكومية إلى حد معين فإذا رغب البنك المركزي في إصدار نقود جديدة فيجب أن تكون مغطاة بالذهب،بدا هذا النظام في انجلترا عام1844،ثم أخذت به دول أخر،ويرى أنصار هذا النظامان هذا القيد يمنع من الإفراط في الإصدار

وفى الوقت نفسه يمتاز بمرونة كافية،إلا أن منتقديه يرون مرونته غير كافية لمواجهة الطلب المتزايد على النقود وخاصة إذا كان هدف السياسة النقدية هو توسع في النشاط الاقتصادي وتخلت عنه انجلترا عام1939

ج- نظام غطاء الذهب النسبي: وفيه يمثل الذهب نسبة معينة من قيمة الأوراق النقدية المصدرة ويغطي -الباقي بالسندات الحكومية،ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة إذ يلبي احتياجات النشاط الاقتصادي إلي حد كبير وفى الوقت نفسه يضع حدودا لعدم الإسراف في إصدار النقد، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور فى العملة،وأول من سار على هذا النظام ألمانيا عام 1875 وانتشر بدرجة كبيرة عام1918 إذ تبعيته معظم المصارف الحديثة ،إلا انه لم يدم طويلا حيث تخلت عنه العديد من الدول خلال الكساد العظيم .

د- نظام الإصدار الحر: في هذا النظام لا يرتبط حجم الإصدار النقدي بالرصيد الذهبي أو أي اعتبارات أخرى غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد للنقود ولا توجد علاقة لعملية الإصدار بالذهب كما انه لا يوضع سقف له ،والضابط الوحيد لكمية النقود المصدرة هو حجم النشاط الاقتصادي بقرار من المصرف المركزي،ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في عملية الإصدار لامتيازه بالمرونة القصوى،ويمكن للمصرف المركزي أن يراقب النشاط الاقتصادي ويوجهه من خلاله،وقد اظهر هذا النوع من الإصدار توسعا هائلا بسبب الحربيين العالميتين لتغطية نفقات الحرب،ثم كمحاولة لتنشيط الاقتصاد بعد أزمة الكساد العظيم بين العامي 1929و1938،وبقي هذا التوسع نتيجة التضخم المزمن الذي أصبح ظاهرة عالية،وهذا تلبية لطلبات الحكومة المتزايدة للاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز الذي أصبح ملازما للنظم النقدية الحديثة ،تبعا لما نادي به كينز[8]

هـ- نظام الحد الأقصى للإصدار: في هذا النظام لم تطبق أي علاقة بين النقود الورقية المصدرة والذهب،وإنما يحدد القانون سقفا أعلى للإصدار لايسمح بتجاوزه،ورغم انه يبدو أكثر مرونة إلا انه يمتاز بالجمود،إذ قد تحتاج سوق النقد إلى كميات إضافية في وقت يكون المصرف المركزي قده وصل الحد الأقصى

[8] جمال بن دعاس ،مرجع سبق ذكره،ص165و166

المسموح به ،وسارت فرنسا على هذا النظام من 1870الى 1927ثم عدلت عنه.

-2 وظيفة بنك الحكومة

فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة, " كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية, ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي. ومن ثم يدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التي تسحبها لصالحها ويحول المبلغ لحسابها من حساب لآخر ومن مكان إلى آخر[9]

كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد, بالإضافة إلى القروض غير العادية في حالات الكساد أو الحروب و الطوارئ.

فمثلا يقبل البنك المركزي السندات الحكومية (أو سندات الخزينة) وتعتبر حقا له ويقدم مقابله نقود للخزينة فنقول أن البنك المركزي قد نقد دين الحكومة أي أصدر نقودا قانونية مقابل استلامه لهذه السندات, وتسمى هذه الديون تسبيقات للخزينة أو قروض للحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءين الإصدار النقدي في معظم الدول[10] -

كما يباشر البنك المركزي حسابات الحكومة وتنظم عن طريق مدفوعاتها وخصوصا تلك الحسابات والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي, إذ انه المشرف على الاتفاقات المالية التي عقدتها الحكومة مع الخارج, وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية

[9] أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مبادئ النقود والبنوك ،دار الجامعة الجديدة للنشر،طبعة1997،ص232

[10] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره،ص41

ومن خلال تواجد حسابات الحكومة والعمليات التي تتعلق بماليتها لدى البنك المركزي يمكن توجيه النشاط الاقتصادي للدولة, حيث يكون البنك المركزي على دراية كافية بسائر التطورات التي تحدث ومن ثم يستطيع .أن يشير على الحكومة بالسياسة التي يتعين إتباعها لتفادي أي آثار سلبية تضر الاقتصاد القومي

كما يعمل البنك المركزي على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والتي تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في أصل نقدي لأنها تمثل قوة شرائية تجاه اقتصاديات الأخرى فعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح حقا له ويقوم بتقييدها أي إصدار نقودا قانونية مقابل ذلك. كما يعمل البنك المركزي .على استقرار سعر الصرف فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية[11]

-3وظيفة بنك البنوك

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل ملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد سيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تخلقها. لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي

ا/- المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصاريف التجارية: تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد والمشروعات وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذلك طواعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص القانون بذلك وإن كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي" وواقع الأمور أن أرصدة البنوك التجارية والتي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك, في حين أن هذه الأرصدة تحقق أغراض عدة لدى البنك المركزي.

تمثل الأرصدة موارد للبنك المركزي يستخدمها في عملياته مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك التجارية خاصة وأن البنك المركزي لا يلتزم بدفع أي فائدة عن هذه الأرصدة.

[11] محمد احمد براز،محظرات في البنوك والنقود،مكتبة القاهرة الحديثة مصر ،ص113و114

قد يفرض البنك المركزي أن يكون جزءا من هذه الأرصدة في صورة ذهب أو عملات أجنبية فيضيف بذلك إلى رصيده تحقيقا لأهداف معينة، إمكانية استخدام هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة والائتمان داخل النظام المصرفي جميعه وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها ونسبها[12]

ب/- الإشراف على عمليات المقاصة: من المتعارف عليه أن البنك يقوم بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية وذلك لتسهيل عملية السحب من الحسابات الجارية شخصيا أو بشيكات تحرر لمستفيدين آخرين غير

أصحاب الحسابات الجارية أما الشيكات التي تودع لدى البنك وتكون مسحوبة على حسابات جارية لدى البنوك الأخرى فيتم جمعها يوميا وتبادلها مع البنوك المختلفة ليتم تحصيلها ويتم هذا

التبادل في قسم خاص بالبنك المركزي يسمى قسم المقاصة, " حيث يقوم كل بنك بإرسال مندوب عنه إلى المقاصة يوميا وفي ساعات متفق عليها حاملا معه كل الشيكات المودعة بالحسابات الجارية بذلك البنك والمسحوبة على البنوك الأخرى ", ويتم تبادل الشيكات بين مندوبي البنوك وتوزيع الشيكات المقدمة للمقاصة على البنوك الأخرى.

ويقوم البنك المركزي بتسوية الفرو قات بين المصارف المختلفة, بما أن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي فهذا يسهل تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على .المبالغ المستحقة لكل بنك[13]

ج- أخر ملجأ للاقتراض: ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تاريخا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطع،حيث كانت الوظيفة الأولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية ،وقد سبقت وظيفة إعادة القطع وظيفة الملجأ الأخير للإقراض،ففي الأصل كان تعبير إعادة القطع يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب البنك المركزي من قبل البنوك التجارية وبيوت الخصم أو سماسرة الأوراق المالية الذين هم بحاجة وقتية للأموال

[12] **أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره،ص226**

[13] مذكرة تخرج،تطور دور البنك المركزي ووظائفه وأهدافه واهم النظريات النقدية،ص15و16

ولا يمكن تدعيم موجدوهم النقدي بأي طريقة أخرى ،أو على الأقل ليس بطرق أكثر ملائمة،أو أكثر فائدة من إعادة قطعها لدى البنك المركزي.

وتقوم البنوك المركزية بإعادة القطع للأوراق التجارية عندما يلجا إليها للقيام بذالك بشروط وأوضاع معينة2[14]

-3 وظيفة الرقيب على الائتمان

تقبل المصارف التجارية من الأفراد أنواعا مختلفة من الودائع منها ما هو قابل للسحب فورا عند الطلب ومنها ما يكون سحبه مقيدا بمدة من النوع الذي يهمنا هنا من النوع الأول أي الودائع تحت الطلب وهي الالتزامات المصرفية بدفع مبلغ من النقود القانونية للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الشيكات للأوامر الدفع في نقل ملكية هذه الودائع من شخص إلى آخر, أي أنها تقوم مقام النقد القانوني بين المتعاملين بها ولذلك تعتبر جزءا من الكتلة النقدية للبلد.

ولما كانت البنوك التجارية بمجموعها قادرة على خلق المزيد من النقود المصرفية على شكل ودائع بما قد يوازي عدة أضعاف ما يودع لديها من ودائع أولية, لذلك نرى أن البنوك التجارية تشاطر البنوك المركزية بصورة غير مباشرة في إصدار النقود, ولم تفطن البنوك المركزية إلى هذا الأمر في أول نشأتها فبينما كانت تضع القوانين التي تنظم وتقيد عملية الإصدار النقود القانونية من البنك المركزي فقد تركت البنوك التجارية تمارس إنشاء النقود المصرفية على دفاترها بحرية, هادفة من وراء ذلك لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح دون اعتبار لما ينتج عن ذلك من تأثيرات سيئة على النظام الاقتصادي, فعمليات الإقراض والاستثمار التي تمارسها البنوك التجارية تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية فكلما كانت البنوك سخية فيمنح الائتمان كلما أدى ذلك إلى إحداث تأثير على حجم عرض النقد,

ولا يخفى ما لذلك من آثار على القدرة الشرائية للنقود على المستوى النشاط الاقتصادي, ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث أدركت الدول الدور الخطير الذي تلعبه النقود المصرفية في الحياة الاقتصادية خاصة

[14] ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعية،مصر،طبعة2002،ص254و255

بعد ازدياد تداول.

هذا النوع من النقود في المعاملات لما له من ميزات كثيرة ملائمة, وكان لا بد من أن يقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الائتمان, وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي في مختلف الدول العالم .

وفي الواقع إن أهداف السياسة النقدية التي يرمي إليها البنك المركزي تمثل نفس توجيهات السياسة الاقتصادية، فالسياسة النقدية ما هي إلا إحدى السبل التي تقررها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف على صعيد الهيكل الاقتصادي, وبذلك فإن الحكومة تتعاون مع البنك المركزي بالإشراف والرقابة على الائتمان وبعض هذه الطرق ما هو تقليدي وتسمى الوسائل الكمية وما هو حديث وتسمى الرقابة الكيفية أو النوعية .

المبحث الثاني:الاستقلالية والسياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري

المطلب الأول:استقلالية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من المؤسسات المالية الهامة التي تعتمد عليها الدول في مراقبة إدارة السياسة النقدية من اجل تحقيق أهداف هذه الأخير والتي تتمثل في مستوى مرتفع للعمالة والاستقرار في سعر الفائدة والأسواق المالية وأسواق الصرف ونظرا لدقة هذه الأهداف منح استقلالية البنوك المركزية.

-1مفهوم استقلالية البنك المركزي :

لاستقلالية البنوك المركزية في ادراة السياسة النقدية مفهومين هما :

- تضع الدولة قواعد خاصة للبنك المركزي لإدارة السياسة النقدية وعلى البنك المركزي الالتزام بها،وتضمن الدولة إبعاد السياسة النقدية وعلى كل الضغوطات السياسة رغم أنها تراقب حركة البنوك المركزية عند إدارة السياسة النقدية.

- للبنك المركزي الحرية في وضع القواعد التي يسير عليها من خلال إعطائه الحرية في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية وعزل عن كل الضغوطات السياسية.

-2 تحديد الاستقلالية :

- إعطاء البنوك المركزية الحرية التامة في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية للوصول إلى الأهداف المرسومة.

- الحكومة لا تقوم بفرض أي سياسة على البنك المركزي دون الموافقة عليها .

-3 أسباب استقلالية البنوك المركزية

من أسباب التي أدت إلى منح الاستقلالية :

-عدم نجاح وتحكم وسيطرة الحكومة بإدارة السياسة النقدية

السياسيون يستعملون السياسة النقدية والمالية لتحسين الوضع الاقتصادي على المدى القصير على حساب

- توازنات أخرى

-استعمال البنوك المركزية كوسيلة للنجاح سياسيا عن وقوع كثير من الدول في أزمات حادة مثل التضخم .

طريق سيطرة الحكومة على السياسة النقدية وبذالك التحكم في الإصدار النقدي الأمر الذي يؤدي إلي زيادة

العرض النقدي دون مبرر.

أهداف الحكومة السيطرة على البطالة على حساب ارتفاع معدل التضخم .

إجبار بعض الدول لمنح البنوك المركزية استقلاليتها وذلك من طرف صندوق النقد الدولي كشرط لتقديم

العون المالي[15].

4-استقلالية البنك المركزي في الجزائر

لقياس مدى استقلالية البنك المركزي في الجزائر تم إسقاط هذه المعايير على كل من قانون النقد والقرض -10)

(90والأمر)(03-11) ، و الموضحة من خلال الجدولين التاليين:

[15] أسامة محمد الفولي،مجدي محمود شهاب،مرجع سبق،ص228

توصيف المتغير	الوزن	الدرجة الترتيبية
I–المحافظ	**0.2**	**0.345**
1-فترة الوظيفة.....		0.00
2-تعيين المحافظ.....		0.00
3-الرفض أو الطرد.....		0.83
4-هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة ؟.....		1.00
II..... صياغة السياسة النقدية	**0.1 5**	**0.6666**
1من يصوغ السياسة النقدية.....		1.00
2-من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض.....		1.00
3دور المصرف في عملية إعداد الموازنة.....		0.00
III..... لأهداف	**0.15**	**0.6**
IV..... –الحدود على الإقراض	**0.50**	**0.2452**
1-التسليف غير المورق.....		**0.33**
		0.67
		0.33
		1.00
		0.33
		0.67
2التسليف المورق.....		**0.50**
درجة الاستقلالية الكلية.....	1	0.4642

المصدر : بلعزوز بن علي، "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة"، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول " إصلاح النظام المصرفي الجزائري ظل التطورات العالمية الراهنة11 "

المطلب الثاني السياسة النقدية للبنك المركزي

1 - تعريف السياسة النقدية

هي الوسائل التي بحوزة السلطة العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية .

السياسة النقدية تهدف أساسا لمكافحة التضخم دون أحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة تستعمل السلطات العامة لتحقيق ذلك وسائل تؤثر بشكل أساسي على الكتلة النقدية ومصدر خلق النقود[16].

2 - أهداف السياسة النقدية

واهم أهداف السياسة النقدية هي:

ا/- أهداف داخلية

- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة والمحا فضة على مستواها.
- زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي .
- أحكام الرقابة على التضخم.

ب/- أهداف خارجية

- إن السياسة النقدية تهدف إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية فالدول ممثلة بالبنك المركزي تقوم بتحديد كمية الزيادة في النقود سنويا وذلك متابعة للنمو الاقتصادي لكي لا يحدث تدهور ولذلك تسعى الدولة دائما إلى تحقيق توازن نقدي أي تنظيم النمو النقدي.
- تحديد سعر الفائدة : توجد علاقة بين النمو الكتلة النقدية وسعر الفائدة فهذا العامل يحدد سلوكات صانعي النشاط الاقتصادي.

فزيادة سعر الفائدة تؤدي إلى تعطيل الاستهلاك والاستثمار،أما انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار والاستثمار.

- تحسين احتياطي الصرف: أي المحافظة على قيمة العملة ،والاحتفاظ بكمية من احتياطي الصرف من اجل مواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات[17]

الاهداف السيطية و هي تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها لبلوغ الأهداف النهائية،

[16] **بخرازبعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة1995**

[17] مذكرة تخرج، تطور دور البنك المركزي ووظائفه وأهدافه واهم النظريات النقدية

المطلب الثالث : - أدوات السياسة النقدية

هناك عدة أدوات للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على العرض النقدي وهي
أدوات تقليدية
أدوات حديثة
الرقابة المباشرة على الائتمان

ا/- أدوات التقليدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على تنفيذها من أجل التحكم في كمية النقود المتداولة،من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأد وات من أجل تحقيق الأهدا المسطرة للسياسة النقدية ، حسب الظروف الاقتصادية لأي بلد، و يمكن أن نصنف هذه الأد وات إلى أدوات كمية و أدوات كيفية.

- سعرا عادة الخصم:

هو ذالك المقابل الذي يتقصاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال .

ويقوم البنك المركزي بتحديد سعر إعادة الخصم هذا بإرادته المنفردة مراعيا في ذلك أهداف السياسة النقدية المراد تحقيقها[18].

استنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين.

- السوق المفتوحة :

هي عبارة عن تدخل البنك المركزي في أسواق رأس المال والسوق النقدية بائعا ومشتريا للأوراق المالية ،وعادة ما تكون الحكومية فعملية الشراء تزيد السيولة لدى البنك التجاري،أما عملية البيع فبالعكس تمتص السيولة (سيولة البنوك التجارية) وتعتبر السوق المفتوحة من أهم وسائل السياسة النقدية وهي أيضا تعتبر محدد للتغير العرض النقدي.[19]

[18] جمال بن دعاس ،السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي،دار الخلدونية،الجزائر،الطبعة الاولي2007 ص179.

[19] احمد أبو الفتوح الناقة ،نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ،مؤسسة شباب الجامعة،مصر ، طبعة2000 .

- نسبة الاحتياطي القانوني:

يقوم البنك المركزي باقتطاع نسبة معينة من البنوك التجارية حيث يجب عليها بصفة إجبارية وبمقتضي القانون والبنك المركزي يحدد هذه النسبة ويهدف من خلالها حماية أموال المودعين وهذه السياسة (نسبة الاحتياطي القانوني) تعد من أهم الوسائل التي استخدمتها البنوك المركزية في كثير من دول العلم بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية والكساد

والبنك المركزي لا يدفع للبنوك فائدة علي نسبة الاحتياطي القانوني إلا في حالة ما إذا زادت البنوك نسبة الاحتياطي علي المقرر القانوني للاحتياطي ففي هذه الحالة يدفع البنك المركزي فائدة علي هذه النسبة والتي يطلق عليها احتياطات زائدةّ.

ب/- أدوات الحديثة

- الإقناع الأدبي:

فالبنك المركزي يستطيع بهذه الوسيلة إعطاء تعليمات وتوجيهات وأوامر للبنوك الأخرى خاصة عن طريق إقناع

البنوك بإدارة وإتباع السياسات التي تحقق أهداف هذه السياسات بالإضافة الاجتماعات المختلفة التي يعقدها مسؤولوا البنك المركزي مع مختلف البنوك الأخرى من اجل التنسيق فيما بينهم خاصة في الشؤون المتعلقة بالنقد والائتمان ويحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بالسياسة النقدية التي يراها مناسبة ومتابعة للضروف المعينة ويؤثر عليهم من اجل إتباع السياسة التي سطرها كما تتطلب تلك الظروف.

وللإقناع الأدبي عدة أشكال:

الرقابة الكمية

الرقابة النوعية

- الودائع الخاصة :

ويقتضي هذه السياسة يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ لديه (بخلاف الاحتياطي القانوني) ، بنسبة معينة من أرصدتها علي شكل ودائع مجمدة حتي يفرج عنها بواسطة السلطات النقدية في الدولة مقابل فائدة معينة.

- الرقابة المباشرة علي الائتمان:

أخر وسيلة يلجا إليها البنك المركزي في تحقيق أهداف عندما تثبت كافة الوسائل السابقة الذكر فاعليتها. ويلجا البنك المركزي في التدخل المباشر لمراقبة الائتمان عن طريق.

1/-تعديل هوامش الضمان : أي رفع نسبة هامش ضمان القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية.

2/- تقنين الائتمان : وهو تحديد قيمة الائتمان الممنوح لقطاع ما أو بغاية تحقيق أهداف أخرى.

3/- الرقابة الإدارية: وتتم عن طريق التفتيش الإداري المباشر علي حسابات البنوك التجارية وأصولها وطريقة الإدارة والسياسة المتبعة في البنوك[20].

-الودائع الخاصة: يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة بفرض اقتطاع نسبة من أرصدة البنوك التجارية على شكل ودائع مجمدة عنده، تمنح عليها فائدة معينة بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني ويهدف هذا الاقتطاع إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصار عن طريق التقليل من أرصدتها.

الفرع الاول: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

نتطرق من خلال هذا الفرع الى أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة التي يستخدمها بنك الجزائر.

1معدل إعادة الخصم: قبل صدور قانون النقد والقرض كان بنك الجزائر يتعامل على أساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم لكل قطاع بعد ذلك أصبح يتعامل بنظام التحديد الموحد لكل معدل إعادة خصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا وكان ذلك مع بداية سنة 1992 ويقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كيفية وشروط ذلك، [21] حيث في سنة 1990ارتفع إلى % 10.5 واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15 % في نهاية سنة 1995 ثم انخفض مرة أخرى سنة 2000الى 6% وهذا يبين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان.

الجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم بعد2000

جدول (2-1):تطور معدل إعادة الخصم

وحدة القياس (%)

ابتداء من	إلى غاية	المعدل%
27/01/2000	**2000/10/21**	**7 .5**
22/10/2000	**2002/01/19**	**6.5**

[20] **رشاد العصار،رياض الحلبي،النقود والبنوك ،دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن طبعة 2000 ص158 و159**

21 المادة 41 من الأمر (11-03)المؤرخ في/ 2003/8/26

20/01/2002	2003/05/31	5.5
01/06/2003	2004/03/06	4.5
07/03/2004	2009/12/31	4

Source : Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 11, septembre 2010, p19

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5 % لينخفض إلى 6.5 % سنة2000 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، من170 مليار دج سنة 2000 إلى102.9 مليار دج في جوان2001 ، و قد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، و لكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 استمر معدل انخفاض .

2-الاحتياطي الإجباري:

حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض يتم إلزام البنوك التجارية بفتح حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها لتكوين احتياطي يحسب على مجموع ودائعها أو جزء منها، ويدعى بالاحتياطي الإجباري ولا يتعدى 28 % من المبلغ الذي أعتمد كأساس لحسابه، وفي حالة الضرورة يمكن لبنك الجزائر رفع هذه النسبة 12[22] ثم جاء الأمر (03 - 11)ألغى هذه المادة وأصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه ونظرا لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع، و أداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون رقم(4-20) المؤرخ في12/03/2004 ، حدد معدل الاحتياطي الاجباري في التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم73-94 تاريخ 28 ديسمبر 1994 بنسبة 2.5 % على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمة رقم 2001-01 الصادرة بتاريخ11 فيفري 2001عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية . وبعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى تحت رقم (2001-06)برفع نسبة

[22] المادة 93 من القانون (90-10) المؤرخ في18/04/1990المتعلق بالنقد و القرض

الاحتياطي ل % 4.25 انطلاقا من 25 ديسمبر2001 ، وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش، ولازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسية العامة للدولة .

3عمليات السوق المفتوحة:

حسب المادة 72 من القانون(90-10) تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، و سندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض، على أن لا تتجاوز سقف % 20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم(03-11) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط% 14.94 ، و منذ صدور فائض السيولة في السوقالنقدية عام 2001 ، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004,هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراقالمالية على المديين المتوسط و الطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة.

الثاني :قنوات انتقال السياسة النقدية :

تعبر قناة السياسة النقدية على أنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أبرر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، و منه على هد النمو و استقرار الأسعار [23] ، و يمكن أن نقسمها إلى أربعة و هي : قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف ، قناة أسعار السندات، و أخيرا قناة الائتمان المصرفي.

أولا :قناة سعر الفائدة

تعتبر قناة سعر الفائدة حسب الفكر الكينزي الأداة التقليدية لانتقال أبرر السياسة النقدية إضافة إلى أنها حسب النموذج الكينزي (IS-LM)

أهم قناة في انتقال السياسة النقدية إلى هد النمو النهائي التي يمكن تلخيص مضمونها على النحو التالي:

حسب المفهوم الكينزي عند القيام بسياسة نقدية توسعية ستؤدى إلى انخفاض في أسعار الفائدة (M)ستؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية (i_r) من ثم انخفاض تكلفة رأس المال أو الاقتراض ، و هو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار (I) بالتالي زيادة الطلب الكلي و حجم الإنتاج(y) والعكس صحيح[24].

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي و هو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، و الميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤرر على قرارات المستهلكين و المؤسسات، كما أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتايلور سنة 1995 ، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثرا كبيرا على نفقات الاستهلاك و الاستثمار ما يجعله ناقلا هاما لأثر السياسة النقدية.

و لكن هذه النتيجة تم رفضها بشدة من قبل العديد من الباحثين أمثال ، ben bernanke Mark Gertler سنة19955 ، الذين خالة وا الطرح السابق و لديهم رؤية خاصة حيث أكدوا أن الدراسات

[23] Bulletin de la banque de France, Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission. n° 136 avril 2005.

[24] www.banque-france.fr/fr/publication/telechar/bulletin/136edito.pdf.

التجريبية ، الذين خالة وا الطرح السابق و لديهم رؤية خاصة حيث أكدوا أن الدراسات التجريبية و أكدوا أيضا على أن إخفاق أسعار الفائدة كآلية لنقل السياسة النقدية يشجع على البحث عن ميكانيزمات أخرى خصوصا كقناة الائتمان[25] .

ثانيا :قناة سعر الصرف[26]

يستخدم كهد للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية القابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف ، تدفع بالسلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف ، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها .و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف ، ويعمل سعر الصرف على نقل أبرز السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الفرعية، هي قناتي الطلب والعرض الكليين، وقناة التضخم.

المطلب الرابع:السياسة النقدية في الجزائر و انعكساتها

منذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 تم ألغاء الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية، فتمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري(بنسبة 5 % من الودائع)لسندات الخزينة .ونتج عن هذا دين كبير للخزينة العمومية اتجاه الجهاز المصرفي .ما أدى الى ضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب المشاريع الاستثمارية.

حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي وينطبق هذا حتى سنة 1969 حيث تبنت الجزائر اختيارات اقتصادية متمثلة في نمط التسيير المخطط مركزيا، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد بحيث يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي.و من أهم اصلاحات التى قامت بها الجزائر هي

-إصلاحات 2000

قامت السلطة النقدية في هذه المرحلة باتباع سياسة نقدية توسعية تزامنت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 الى أفريل . 2004 كما لوحظ تحسن في أسعار البترول خلال هذه الفترة،

[25] أحمد شعبان محمد علي،" انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية"، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية، 2006 ، ص 12 .

[26] المعهد المصرفي البنكي" مفاهيم مالية " العدد الثاني عبر الموقع الإلكتروني التالي www.ebi.gov.eg ,

بالإضافة إلى صدور الأمر 03 11 الصادر بتاريخ 2003/8/26 خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري،الذي كشف عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية،وقد عرف هذا الأمر البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي [27] . كما تم تحديد هيكل البنك تنظيمه وعملياته، وأصبح يطلق عليه بنك الجزائر .

وبسبب الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات، قامت الحكومة الجزائرية باعتماد سياسة الانعاش الاقتصادي* من أجل سياسة الإقلاع الاقتصادي و بعث حركية الاستثمار و النمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية.

-تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر

ما يلاحظ على هذه المرحلة هو التذبذب الظاهر في المتغيرات الاقتصادية فأحيانا نجدها تميل للارتفاع لتعود مرة أخرى للانخفاض وذلك لأسباب وعوامل اقتصادية أخرى سياسية كانت سببا في حدوث ذلك، وأهم ما نلاحظه هو بروز دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم و كذا ظهور العديد من الإصلاحات من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014 وكذا ظهور قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه، أصبح من خلالها يطلق على البنك المركزي ببنك الجزائر و منحه الاستقلالية المالية التي تعتبر نسبية بسبب تدخل السلطات في إدارة البنك.

خلاصة الفصل:

الخلاصة مما تقدم أن البنوك المركزية تقوم بدورها في الحياة الاقتصادية لمعظم دول العالم في الوقت الحاضر ، فهي تقوم بإصدار وحدات النقد القانونية و تنظيم عرضها بما يحقق سياسة نقدية و اقتصادية مرغوبة ، كما يقوم بالرقابة و تنظيم الائتمان المصرفي بما يتفق و الأهداف السياسية النقدية في المجتمع ، كما يقوم البنك المركزي بدعم البنوك التجارية و حمايتها من عمليات الإفلاس ، الأمر الذي يزيد الثقة في هذه البنوك و يقوي دورها في النشاط الاقتصادي ، إذن البنك المركزي هو مؤسسة الرئيسية في النظام المصرفي و هدفه الرئيسي ليس تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة المصلحة الاقتصادية العامة .

[27] 03 الامر من 9 المادة9

*سياسة الانعاش الاقتصادي : هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة2001 - 2014

تعتبر جودة المعلومات في وقتنا الحاضر ثروة هامة إذ أن التحكم و الاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا و نجاحا للخطط المستقبلية و ضمان لبقاء و استمرار المؤسسة، كان الهدف من انجاز هذا البحث هو التعرف أو قياس اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية وخاصة السياسة النقدية والمالية ، وحتى نتمكن من الوصول الى الهدف المرجو، كان لابد من إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء السياسات الاقتصادية أو تقييم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ثم خصصنا الجانب النظري للجزائر، يلعب تقييم الأداء المالي دورا هاما في تأثير على أداء المؤسسات الاقتصاديةومنها البنوك .

أولا : النتائج

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- من أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه. بالاعتماد علي مؤشرات مالية مختلفة و نماذج تساعد في عملية التقييم .

-- أما الجزء التطبيقي الذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري حيث تم التعرف على الوضعية أو الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري من خلال المؤشرات المعتمدة في عملية التقييم و التي تعتبر الأكثر تداولا والتي تعطي الصورة الحقيقة للوضع المالي للبنك، حيث نلاحظ أن هناك تذبذب مقبول على مستوى الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة ولا يمكن الحكم على مؤشر انه أفضل من الثاني فهناك تساوي إلى حد ما في المستوى مع وجود فرق طفيف مع الأخذ بعين الاعتبار أن البنك الوطني الجزائري هو بنك تختلف مهامه و أهدافه على البنوك الأخرى.

ثانيا : اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا ما يلي:

- إن المعلومات المالية هي التي تقيم بها المؤسسات أدائها و وضعها المالي، و يتوقف التقييم الجيد للمؤسسة علي جودة المعلومات المتحصل عليها.

- الوسيلة المستعملة لإيصال المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، إضافة إلى بعض المعلومات الهامة التي نجدها في قائمة التدفقات النقدية، و التي لا تقل أهمية عن المعلومات الواردة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و التي تساعد الإدارة و المستثمرين في معرفة التدفقات النقدية الواردة و المدفوعة عن كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

- للبنك الوطني الجزائري نشاط واسع و تعاملاته تختلف عن بقية البنوك لذا لابد من المحافظة على مركزه المالي و على مكانته و هذا لا يتحقق إلا من خلال السير الحسن باتخاذ قرارات صائبة ناتجة عن التقييم الجيد للأداء المالي للبنك.

ثالثا : التوصيات

بناءا على المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بالأهمية المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و أثر السياساتالاقتصادية تمكنا من وضع مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التالية:

- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.

- متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي باعتبارها عصب الاقتصاد.
- ضرورة وجود إدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل البنوك التجارية من أجل التحكم في المخاطر بأنواعها.
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية للمقومين.
- ضرورة إدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

و لأن البحث لا يمكن له التعرض بالدراسة لجميع المحاور ذات الصلة بالموضوع، والتي يمكن عرض بعض منها فيما يلي لآفاق الدراسة

رابعا: آفاق الدراسة :

- تقييم الأداء للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.

- تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن

قائمة المراجع

❖ **اللغة العربية**

1-الكتب:

- ايمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، "**نظم المعلومات الإدارية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- سليم الحسنى، "**مبادئ نظم المعلومات الإدارية**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- عبد الرزاق محمد قاسم، "**تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية** "، دار الثقافة للنشر و التوزيع، دمشق، 2006.
- محمد الفيومي، "**نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية و البنوك و شركات التأمين**"، الدار الجامعية، لبنان، 1990..
- أحمد بدر،جلال الغندور، إسماعيل المتولي، "**السياسات المعلوماتية و إستراتيجية التنمية**"، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، 2001.
- نجم عبد الله الحميدي، "**نظم المعلومات الإدارية**"، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- كامل السيد غراب، فادية محمد حجازي، "**نظم المعلومات الإدارية**" :مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، جامعة المالك سعود، المملكة العربية السعودية، 1997.
- محمد أحمد حسان، "**نظم المعلومات الإدارية**"،الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- **محمد الصرفي، نظام المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، مصر، 2005.**
- محمد نور برهان ،غازي إبراهيم رحو، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
- أمين السيد أحمد لطفي،" **مراجعة و تدقيق نظم المعلومات**"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- **عبد الرحمان الصباح، "نظم المعلومات الادارية"، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 1998.**
- سليمان مصطفى الدلاهمة، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، 2008.
- صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،"**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية**"،دار الجامعة للنشر و التوزيع، مصر، 2001.
- كمال الدين الظهراوي، "**مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 1998.
- **السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2000.**

- حسن راوية ، "**إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)**"، بدون طبعة، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.

- نصر حمود مزنان فهد،" **اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009

- نور الله كمال، "**وظائف القائد الإداري**"، دار ظلا للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1992.

- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، طبعة1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، "**اقتصاديات النقود و المصارف**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2011.

- سلمان أبو دياب،" **اقتصاديات النقود والبنوك**"، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام،" **المؤسسات المالية. - البورصات والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- هشام جبر، "**إدارة المصارف**"، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008.

- عبد القادر خليل، "**مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

- رشيد العطار ورياض الحلبي، "**النقود والبنوك**"، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

- وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، "**أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

- محمد جموعي قريشي،" **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**"، عدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.

- طارق عبد العالي حماد، "**تقييم أداء بنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.

- طارق عبد العالي حماد،" **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1999..

- محمد سعيد السمهوري، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- حسين حريم ، شفيق حداد ، أساسيات الإدارة ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، ،1998.

- احمد محمد المصري، "**الإدارة الحديثة : الاتصالات – المعلومات – القرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008.

-منصور البدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرار، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1987.

- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، دار متشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،1993.

- حسين حريم، شفيق حداد، أساسيات الإدارة، دار الحامد، عمان، الأردن، 1998.

- توفيق محمد عبد المحسن، قياس الجودة و القياس المقارن، دار الفكر العربي، مصر، 2006.

2 -الرسائل العلمية:

- ناصر محمد علي اهلي، "**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير غير منشور،جامعة باتنة، 2008/2009.

- جليلة بن خروف، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات** " دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات "KANAGHAZ" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقره، بومرداس)، 2009.

- موسى ولد الشيخ،" **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

- عبد الواحد غردة،" **ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/ 2004.

- عمر تيم جدين، "**دور إستراتجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكر2013/2012 .

- عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص :تسيير المؤسسات المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

- رتيبة بركبية، " **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

- السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة.

3-المقالات:

سني محمد امين، مقال حول:" **اهمية المعلومات و دورها في دعم اتخاذ القرار**"، مدونة احمد السيد سبكي،عدد31، في 08 ديسمبر 2010.

4- المداخلات و الملتقيات

- نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المؤتمر العلمي الدولي حول:"**الإصلاح المحاسبي في الجزائر**"، مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية و المالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)، يومي 29و 30نوفمبر 2011.

- احمد قايد نور الدين وحمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول:" **دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية**"، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7/8ديسمبر، 2014.

- سناء عبد الكريم الخناق، "**مظاهر الأداء الاستراتيجي و الميزة التنافسية** "،مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول:" الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.

- عبد الغني دادن ومحمد الامين كماسي، "**الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول:" **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.

- اسماعيل سبتي وفائزة محلب، "**فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية**"، الملتقى الدولي الخامس حول :دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7/8ديسمبر 2014.

- عبد المليك مزهودة،" **المقاربة الإستراتيجية للاداء مفهوما وقياسا**"، المؤتمر العلمي الدولي حول :"**الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8مارس، 2005.

- أسيا جنوحات وياسمين العلايبية ، "**فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي**"، الملتقى الدولي الخامس حول :"**دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية**"، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7/8ديسمبر2004.

- عبد الغني دادن ،" **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول:" **الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 9/8 مارس 2005.

- عبد الرحيم وشيي جازيه بن بوزيان، "**تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**"، الملتقى الوطني حول:" **المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**"، جامعة بشار، 25/24افريل 2006.

- عبد الرؤوف جودة ومحمد زغلول، "**استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية**"، كلية إدارة الأعمال، جامعة ملك سعود، الرياض، 2010.

- نعيمة يحياوي وخديجة لدرع، **بطاقة الأداء المتوازن BSCأداة فعالة للتقييم الشامل لأداء المنظمات (دراسة ميدانية)**، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22و 23نوفمبر2011.

❖ **باللغة الفرنسية**

- jean- pierre briffaut, "**systèmes d information en gestion industrielle**", hermès science publication, paris, 2000.

- Catherine Leanad et Sylvie verbruggle , "**organisation et gestion de L'entreprise**",2eme edition,edition dunod,paris,1995.

- Alain David ,"**l'information comptable outil de communication**" L'édition d'organisation ,paris, 1987.

- Paul amadieu, veronique bessière, "**analyse de l'information financière:Diagnostic, èvaluation, prevision et risque**s", edition Economica, 2007.

- Lorrino Philipe,Comptes et Recits De La Performance ,Edition D'organisation, Paris, 1996.

- Kaplan S.Rebert &Norton P.David,"The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance",Harverd Business Review,1992.

❖ **مواقع الأنترنت**

- http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information,le 17/02/2017,à 21:00 h.

- www.bea.dz/ résultat financiers

الملخص بالعربية :

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عديدة تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة و تجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها لكن غالبا يكون من أجل الحفاظ على بقائها. و لم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها و جودها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة ، و بالتالي فإن جودة المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة و ذلك من خلال حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية، كما أن إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و جودها تؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل و هنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة.

الكلمات المفتاحية :

المعلومات المالية، القوائم المالية، الأداء المالي، السياسة المالية، جودة المعلومات، اتخاذ القرارات.

Résumé :

Les entreprises économiques sont en face de différents challenges, ceci et due à se passe dans le monde du business, du développement rapide et profond, par contraste avec la situation, c’est le combat permanent avec l’environnement pour non seulement atteindre le haut degré mais aussi maintenir l’entreprise au devant et rester en vie .

Et l'information financière n'est pas perdu du monde de la course durable sur l'amélioration de la performance des institutions parce que l'exactitude et la qualité est le fondement sur lequel bâtir les décisions importantes qui affectent directement l'institution, et donc la qualité de l'information financière est de jouer un rôle dans la rationalisation des décisions en se fondant sur les rapports financiers émis par l'institution et par le biais du compte de certains indicateurs financiers qui sont plus significatives et montrent la relation entre les différents éléments des états financiers .

Pour la préparation les listes financiers et articuler les information ça influence directement la personne qui les utilise à savoir les décision dans un groupe d’échanges , c’est pourquoi , il est important de suivre l’essentiel en offre et préparation par notification et faciliter les engagement favorites .

Mots clés:

L'information financière, les états financiers, la performance financière, Les rapports financiers, la qualité de l'information, la prise de décision .